

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٨١**

الأربعاء، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

1521059 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد الحسين، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون.

السيد نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): من مهام الأمم المتحدة العظيمة منع الإبادة الجماعية. وتذكرنا أهوال الماضي وأخطار الحاضر بأهمية تلك المهمة. كانت الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينتسا من بين أحلك الفصول في التاريخ الحديث. في غضون ثلاثة أيام، سيجتمع أفراد الأسر والطوائف والزعماء الدينيين وكبار الشخصيات وممثلين من جميع أنحاء العالم في سريبرينتسا لتخليد ذكرى الضحايا. وسأسافر إلى هناك لتمثيل الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام.

واليوم، نجتمع هنا في نيويورك لتخليد ذكرى جميع الضحايا، وتشاطر أحزان الأسر والطوائف المتضررة. نجتمع في تواضع وأسف إدراكا منا لفشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في منع حدوث هذه المآسي. ولكننا نجتمع أيضا لنعلن عزمنا على أن الدروس المستفادة من تلك الأيام التي تعجز الكلمات عن وصفها في تموز/يوليه ١٩٩٥ يجب أن تساعدنا على الكشف عن المخاطر في وقت مبكر. ويجب علينا بناء منظمة مهيئة بشكل أفضل لمنع وقوع مثل هذه الجرائم والفظائع.

أقرت الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن الفشل في توفير الحماية للأشخاص الذين طلبوا المأوى والإغاثة في سريبرينتسا. وحدد تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (A/54/549) بشأن سقوط سريبرينيتسا الأخطاء التي ارتكبتها المنظمة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وفي السنة نفسها وجد التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ أوجه قصور مماثلة. ومنذ ذلك الحين عملنا بطرق عديدة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير. لقد أصبحت الحيلولة دون وقوع تلك الجرائم ضرورة حتمية. وتم تعيين المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وقدمت المحاكم الجنائية الدولية مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة إلى العدالة. إن إقرار الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ بالمسؤولية عن الحماية جعل منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مسؤولية أساسية دولية وتتحملها الدولة.

وتمنح قوات حفظ السلام بانتظام الآن ولاية قوية لحماية المدنيين. ويخول لها في كثير من الأحيان استخدام جميع الوسائل اللازمة في الدفاع عن السكان. ولكن لا يزال حفظة السلام يواجهون العديد من التحديات ذاتها التي ابتليت بها الأمم المتحدة في سريبرينيتسا، لا سيما الانقسامات التي تتسبب في الشلل فيما بين الدول الأعضاء وعدم وجود الدعم السياسي والمادي. وتقوم مبادرة حقوق الإنسان أولا بإحداث تغييرات هيكلية داخل المنظمة تهدف إلى تعزيز جهودنا لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة. وقد وضع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية إطارا لتحليل الجرائم الفظيعة، وهو أداة مفيدة لتقييم المخاطر ووضع استراتيجيات منع ارتكاب

الجرائم. على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التزام بتعزيز جهودنا الجماعية للمنع وإيجاد الحلول السلمية بروح الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي لمجلس الأمن الاضطلاع بدوره المحوري. نرى اليوم كيف يمكن أن تتدهور الحالات وتخرج عن نطاق السيطرة حينما ينقسم المجلس وتدب فيه الفرقة. ولا شك أن المجازر التي وقعت في سوريا قد نالت من مكانة وهيبة المجلس والأمم المتحدة. وترتكب أيضا الجرائم الفظيعة اليوم في العراق وجنوب السودان وفي أماكن أخرى. ويبدو أن الجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب تتنافس في الوحشية بهدف بث الخوف ونشر الفرقة فيما بين السكان. فكما يملي علينا الميثاق والأخلاق، يجب أن نوحد قوانا ضد مثل هذه الأعمال والتهديدات البشعة. حينما نستشيط غضبا وتنفد كلماتنا، يجب أن نتخذ إجراءات ونرقى إلى مستوى القيم والمبادئ الأساسية.

نتشاطر جميعا الهدف ذاته - المتمثل في العمل نحو عالم قد تعلم أخيرا دروس الماضي المروعة، وحيث يمكن أن تعيش شعوبه في سلام وكرامة، باعتبار ذلك حقها ومطمحها. يتطلع العالم إلينا في الأمم المتحدة ويتطلع إلى مجلس الأمن ويتوقع منا دعم ذلك الحق وتلبية تلك التطلعات. تلك هي مسؤوليتنا المشتركة اليوم. وهذا أفضل السبل لإحياء ذكرى ضحايا سريبرينيتسا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): إن أصوات القتل الجماعي والحروب ليست دوي الرشاشات أو فرقعة المسدسات. إن الأصوات الحقيقية لأعمال الإبادة الجماعية، أصوات دوي سريبرينيتسا التي سمعتها قبل سنوات كانت الأنين الخافت لـ ١٠ ٠٠٠ أو أكثر من ضحايا الإبادة الجماعية الأحياء - كافة الأمهات والأخوات والبنات لـ ٨ ٠٠٠ من الفتيان والرجال الذين قتلوا. كيف أمكننا جميعا، في الأمم المتحدة في ذلك الوقت أن نكون من الحماقة بحيث لا نتوقع قتلهم؟ كيف أمكننا ارتكاب كل تلك الأخطاء؟ وحتى اليوم لم نفهمها فهما صحيحاً، بل ولم نتخذ التدابير التصحيحية السليمة لتفادي تكرارها.

قبل أسبوع، نظم معهد لاهاي للعدالة على الصعيد العالمي، ومتحف النصب التذكاري لمحرقة اليهود في الولايات المتحدة مناقشة جمعت، لأول مرة، العديد من كبار المسؤولين الذين لهم صلة بالأحداث التي وقعت في البوسنة والهرسك قبل ٢٠ عاما، لا سيما في سريبرينيتسا. كانت مهمتنا تجميع ما حدث بالتفصيل بدءا من تشكيل قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢ إلى سقوط سريبرينيتسا والقتل الجماعي الذي أعقب ذلك، بمساعدة الوثائق التي رفعت عنها السرية مؤخرا، فضلا عن المواد من المحاكمات ذات الصلة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أسرد بإيجاز بعض الأحداث الرئيسية.

أطلق جنود من صرب البوسنة النار على نائب رئيس الوزراء البوسني السيد هكايا تورايليتش أوائل عام ١٩٩٣ وأردوه قتيلا عند نقطة تفتيش خارج سراييفو حينما كان يستقل ناقلة أفراد مصفحة تابعة للأمم المتحدة. راقبت الأمم المتحدة عملية القتل عاجزة. في عملية دموية مباغتة، فقدت احترام طرفي النزاع. حينما وضع الجنرال موريللون سريبرينيتسا تحت حماية الأمم المتحدة بعد ذلك بشهرين، استعادت بعض المصداقية للقوة، ولكنها أظهرت أن قوة الأمم المتحدة للحماية كأنها تعمل في فلكها الخاص، وأنها لا تتلقى توجيهات من نيويورك. قدم القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) في وقت لاحق للقوة تلك التوجيهات، وبعض القوة الدافعة أيضا، عن طريق منحها عصا - هي سلطة

اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة الجوية، مثل القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في معرض الرد على عمليات القصف ضد المناطق الآمنة الستة. واستخدمت القوة الجوية بنجاح في شباط/فبراير ١٩٩٤ حينما استخدمت الأمم المتحدة التهديد باستخدام القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي لإجبار الصرب على وقف قصف سراييفو.

لكن القوة تخلت عن الحق في استخدام العصا أثناء أزمة غوراجدي في نيسان/أبريل ١٩٩٤، حينما لم يكن الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك، الجنرال هيو مايكل روز، حريصين على استخدام التهديد بالقوة، وقرروا فقط اللجوء إلى الدعم الجوي عن قرب، وهو إجراء محدود للدفاع فقط عن الأمم المتحدة. وأعربوا عن قلقهم إزاء ما يبدو من تناقض مؤداه أن قوات الخوذ الزرق تنحاز في نزاع يشمل معتديا وضحية واضحة، ولكن بعدم الانحياز حينما كان واضحا للغاية أن النزاع أحادي الجانب، بدى للكثير أن الأمم المتحدة تقوم بذلك تماما – وهي أنها تنحاز للمعتدي.

وتردد الأمم المتحدة في استخدام القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي يعني أن قيادة صرب البوسنة يمكن أن تفعل ما يحلوا لها.

كلما تعرضت للهجوم قوة الأمم المتحدة للحماية في عام ١٩٩٤، في إحدى المناطق الست المحددة بوصفها مناطق آمنة، وطلبت زيادة الدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي، كان ذلك يؤدي إلى هجمات وصفت بأنها ''هجمات ضئيلة جدا''، وكانت القيادة البوسنية الصربية تأخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن. لقد أدى هذا إلى زيادة التردد في الأمم المتحدة، مما شجّع القيادة البوسنية الصربية على ممارسة مستويات أعلى من الضغط. وأصبح عمل الأمم المتحدة مجرد رد فعل، ولا سيما بعد انهيار خطة فانس – أوين في عام ١٩٩٣.

ولم يتغير ذلك إلا في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥. بعد سحب الأسلحة الثقيلة من مواقع الأمم المتحدة المخصصة لجمع الأسلحة في المنطقة المحيطة بسراييفو، قام القائد الجديد لقوة الأمم المتحدة للحماية والذي كان أكثر استعدادا لاستخدام القوة الجوية بتحذير الجانبين بإعادة أسلحتهما. كان أفراد صرب البوسنة يتباطأون في الامتثال، ثم طُلب توجيه ضربات جوية، بدلا من الدعم الجوي عن قرب. في اليوم التالي، قام صرب البوسنة، بقصف توزلا، مما أدى إلى شن طائفة من الغارات الجوية نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي على أهداف صرب البوسنة. وفي المقابل، حمل هذا على أخذ نحو ٤٠٠ رهينة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. بعد وقت قصير، قررت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا، وقف شن الغارات الجوية. لقد كانت الساحة متهيئة لسريبرينيتشا.

في وقت مبكر من يوم ٨ آذار/مارس، أصدر رادوفان كاراديتش أمره التوجيهي رقم ٧ الذي أمر فيه جيش صرب البوسنة بالضغط على الجيوب الشرقية، بما في ذلك سريبرينيتشا، من أجل ''خلق حالة لا تطاق ... ومن دون أي أمل في البقاء أو الحياة لسكان سريبرينتشا وزيبا''. بالاقتران مع هذا التوقف عن استخدام الضربات الجوية التي كانت تجري في الأيام الأولى من حزيران/يونيه، كان الباب مفتوحا ويد راتكو ملاديتش كانت مطلقة نحوه.

في ٣ حزيران/يونيه، هاجم صرب البوسنة مركز مراقبة إيكو على حافة المنطقة الآمنة، في سريبرينيتشا ولم يجدوا أي مقاومة واستولوا على المركز. ذلك هو الاختبار الحقيقي لما كان سيأتي. في اليوم التالي، ٤ حزيران/يونيه، اجتمع راتكو ملاديتش مع قائد قوة الأمم المتحدة، اللواء برنارد جانفير، وخرج بانطباع مؤداه أن الأمم المتحدة لن تستخدم القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ما دام صرب البوسنة يمتنعون عن تهديد موظفي الأمم المتحدة.

بعد شهر من ذلك، بينما كان جيش صرب البوسنة يتقدم نحو سريبرينيتشا من الجنوب الشرقي، تقدمت الكتيبة الهولندية، في ٦ و ٨ تموز/يوليه بطلبي دعم جوي عن قرب وكلاهما قوبل بالرفض، على الرغم من الخرق الواضح للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣). عندما رأى ملاديتش أن هناك أدنى قدر من المقاومة، قرر في ٩ تموز/يوليه الاستيلاء على المدينة. وفي ١٠ تموز/يوليه، أقام الهولنديون حاجز حماية وحذرت الأمم المتحدة بأنه إذا ما تم تجاوزه فإنها سوف تستحث ردا من منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن عندما تحدث الفريق جانفير مع اللواء توليمير في مساء يوم ١٠ تموز/يوليه للمطالبة بأن يوقف جنود صرب البوسنة فورا إطلاق النار، بعث جانفير ببرقية، كما جاء على لسانه، يفيد فيها بتردده في استخدام القوة الجوية.

في ١١ تموز/يوليه، كانت طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي تحلق في سماء سريبرينيتشا من الساعة السادسة صباحا، ومستعدة للإغارة، غير أنها لم تتلق طلبا من الفريق جانفير للقيام بذلك، ولم يرد أي طلب من الفريق جانفير إلى الممثل الخاص للأمين العام، اكاشي، الذي وافق على الطلب، إلا بعد أن تجاوز صرب البوسنة حاجز الحماية، وكان ذلك في الساعة الحادية عشرة صباحا. غير أن ذلك الطلب كان مشروطا، أي لا يمكن استخدام القوة الجوية إلا ضد منظومة الأسلحة التي تطلق النار على حاجز الحماية التابع للأمم المتحدة، عندها لم يكن قد فات الأوان فحسب، بل لم يجرِ القيام بأي عمل يذكر. فقد تم احتلال المنطقة الآمنة.

في ليلة ١١ تموز/يوليه، بدأ راتكو ملاديتش عملية تحويل ذلك النصر العسكري إلى جريمة على نطاق لم تشهده أوروبا منذ عام ١٩٤٥، وكان واضحا في تلك الليلة أنه اتخذ قرارا بإعدام ١٠٠٠ فتى ورجل تجمعوا في بوتوكاري. لقد بدأ الإعدام الجماعي في ١٣ تموز/يوليه. ولما أدرك القتلة بأن الأمم المتحدة لم تكتشف أمرهم، واصلوا عملهم حتى بلغ عدد القتلى أكثر من ٨٠٠٠ فتى ورجل من غير المقاتلين.

في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين، ورغم أن العديد منا كان يخيم عليه شبح هذه الأحداث، لم تجرِ أبدا أي مناقشة مناسبة بشأنها في الأمم المتحدة، اللهم مجرد مناقشة روتينية في الجمعية العامة في عام ١٩٩٩. كان من الواضح بجلاء في البداية أن قوة الأمم المتحدة للحماية غير موفقة، ومن الواضح أن ثقافة الأمم المتحدة وثقافة منظمة حلف شمال الأطلسي، عملتا معا في حالة من اللبس. كان يمكن لهؤلاء الفتيان والرجال أن يعيشوا لو أن رئيس هيئة أركان قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو وافق بالفعل على طلب الدعم الجوي عن قرب، أو لو أن الأمم المتحدة استخدمت الضربات الجوية في ٣ حزيران/يونيه، عملا بالقرار ٨٣٦ (١٩٩٣) عندما وقع الهجوم على مركز مراقبة إيكو؛ أو في ٦ تموز/يوليه، عندما بدأ التقدم ضد سريبرينيتشا؛ أو في ٨ تموز/يوليه؛ أو لو وافق الفريق جانفير على الطلب في ١٠ تموز/يوليه، أو في وقت مبكر من صباح يوم ١١ تموز/يوليه.

إن الدروس العميقة التي تعلمتها الأمم المتحدة هامة اليوم مثلما كانت هامة قبل ٢٠ سنة. فعدم قدرتنا على التنبؤ بالأحداث، لا يزال يلازمنا اليوم كما كان سائدا في ذلك الحين، وفشلنا المتكرر حول مع من نتعامل ومع ماذا نتعامل. حتى بعد الأحداث التي وقعت في وقت مبكر من الحرب في كليوتش، وكوتور وفاروس، وبريبدور، وسانسكي موست، ما من أحد منا كان يظن بأن ملاديتش على ذلك القدر من الصفاقة لارتكاب جريمة إبادة جماعية في الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة متواجدة في البوسنة والهرسك بأعداد كبيرة.

لقد أخطأنا في الفهم، وكنا على خطأ كبير، على الرغم من أن شعب سريبرينيتشا كان يعرف تمام المعرفة بأنه كان يواجه ما كان مخبأ له. وببساطة لم نكف عن التفكير في هذه المسائل بتعمق كاف. ربما يمكننا أن نقول نفس الشيء عن نهج المجتمع الدولي نحو الأزمة السياسية في تموز/يوليه ٢٠١٣ في

جوبا، بالنظر إلى ما تكشف لاحقا في جنوب السودان. وفي كثير من الأحيان كنا في قوة الأمم المتحدة للحماية نتصرف بيأس ومن دون تفكير، ننتقل من أزمة إلى أزمة، وحتى يومنا هذا، يبدو أن الأمم المتحدة تمر مرور الكرام على العديد من النزاعات المدرجة في جدول أعمالها.

علاوة على ذلك، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية تخشى صرب البوسنة. نحن في قوة الأمم المتحدة للحماية لم تتوفر لدينا الإمكانية التي تجعلهم أيضا يخشوننا، أو أن يتعلموا بأن يخافوا منا. في كثير من الأحيان كنا مترددين وأعطينا ذلك الانطباع بسهولة. إن العبرة الأساسية المستقاة من سريبرينيتشا للنجاح مفادها أنه يجب احترام الأمم المتحدة. فلكي تكون الأمم المتحدة فعّالة في عمليات حفظ سلام قوية، لا بد لجميع أطراف النزاع، ولا سيما الطرف المعتدي، من أن يراعي التدبير التي يتخذها المجلس، والقرارات التي تتخذها الأمم المتحدة وأن يحترم وجودها على أرض الواقع. ويجب عليه أن يصدق بأنه ستكون هناك عواقب خطيرة، وعدم إفلات من العقاب.

في كثير من الأحيان نقفز من خط المحتاجين إلى تفهم شكاوى الطغاة لدرجة التعاطف معهم. لقد كان هذا بالنسبة لي أمر في منتهى الخطورة. ومن المفزع أكثر، أننا تصورنا تعقد المشهد السياسي ولكن بعد ذلك ارتكبنا الخطأ المتمثل في الاعتقاد بأن ما كان معقدا من الناحية السياسية يجب أيضا أن يكون معقدا من الناحية الأخلاقية. ولم يكن الحال كذلك. وصحيح أن جميع الأطراف ارتكبت جرائم، ولكن هذا لا يعني أن جميع الأطراف كانت متساوية في الذنب، ليس ذلك هو الحال إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المقدار والنسبة. في حالة البوسنة والهرسك، كانت الصورة الأخلاقية في الواقع واضحة جدا لكل من يريد أن يراها.

إن اللواء روبرت سميث، القائد الفعّال للغاية لقوة الأمم المتحدة هو الذي أنهى القتال في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥، يتأكد اليوم بصورة مقنعة بأنه يجب على قادة عمليات الأمم المتحدة أن يقودوا ويجب على الآخرين القيام بعملية التفاوض. إن لم يكن الحال كذلك، فإن قادة القوات أو الممثلين الخاصين للأمين العام عندما يواجهون الهجوم على الولاية أو الأفراد، أو على المدنيين، لا يكون لديهم من شيء يقدمونه في المفاوضات سوى البعثة ذاتها.

مرة أخرى، ما دام لا يوجد احترام للأمم المتحدة، من المرجح ارتكاب المزيد من المذابح. إذا ما أرادت الأمم المتحدة أن تكون جادة في الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين، عليها، على أضعف الإيمان، أن تكون حازمة، وغير منقسمة وواضحة في مقصدها. لو كان ذلك هو الحال في سري لانكا في عام ٢٠٠٩، أو حتى الآن في السودان، أو في سوريا، أو في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو حتى في بوروندي وميانمار، لكانت العواقب هائلة من حيث أرواح الملايين من الناس.

أعتقد أيضا أنه يتضح من تقرير سريبرينيتشا لعام ١٩٩٩ بأن مفهوم المنطقة الآمنة يمكن أن ينجح، لكن فقط إذا نفذ بشكل صحيح. وأعتقد أنه ينبغي أن يُدرس التقرير بدقة للغاية، للنظر في إمكانية تطبيقه في بعض الأزمات اليوم، حيث تذكرنا المعاناة الشديدة للأبرياء بآلاف الأسر المكلومة الحزينة على رجال وفتيان سريبرينيتشا الذين لن يروهم أبدا مرة أخرى.

لقد شكلت سريبرينيتشا كارثة لسكانها واللاجئين المتجمعين هناك في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، وأيضا لشعب البوسنة والهرسك وللأمم المتحدة. إنها صدمة لا يزال بإمكاننا التعلم منها، مع إبداء الكثير من الندم. وبالنسبة للكثيرين منا الذين عملوا مع الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، ستظل سريبرينيتشا لسنين طويلة مصدر ألم يومي لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/508، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، ليتوانيا، ماليزيا،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نجتمع هنا اليوم لنحيي ذكرى جميع ضحايا الجرائم الوحشية التي ارتكبت في سريبرينيتشا وحولها منذ عقدين من الزمن.

قبل الاسترسال في كلمتي، سيدي الرئيس، أود أن أطلب منكم الدعوة إلى الالتزام دقيقة صمت تكريما لذكراهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بطلب ممثل الاتحاد الروسي الذي طلب أن نلتزم دقيقة صمت تكريما لذكرى موتى سريبرينيتشا.

التزم أعضاء مجلس الأمن بدقيقة صمت.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شهدت المنطقة في خضم أزمة البلقان، مجموعة متنوعة من الأعمال الوحشية، بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وعمليات تطهير عرقي. وقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى التحقيق في جميع الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع في البوسنة والهرسك، فيما يتعلق بجميع الجماعات العرقية، بمن فيهم البوسنيون والصرب والكروات. هل نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا من الذين عانى أكثر؟ وإذا نظرنا إلى النتيجة الإجمالية لعقد من الصراع الذي شهدته أراضي يوغوسلافيا السابقة، عندما جرى طرد مئات آلاف الصرب من أماكن إقامتهم التقليدية، لوجدنا أن من المستحيل تجنب نتيجة مفادها بأنهم عانوا نفس القدر من المعاناة التي عاناها الآخرون، إن لم يكن أكثر منهم.

في المنطقة والعالم، أمامنا مهمة تكتسي أهمية جوهرية، تتمثل في تحقيق سلام شامل في البوسنة والهرسك. لذلك، نؤيد مبادرة إحياء الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية دايتون للسلام، من خلال اتخاذ خطوات تهدف إلى حشد جميع شعوب المنطقة، من أجل ضمان تحرك منطقة البلقان مجتمعة صوب تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن والسلام بين الأعراق.

عندما اتصل بنا وفد من البوسنة والهرسك لأول مرة بخصوص ضرورة إحياء الذكرى العشرين لمأساة سريبرينيتشا، اتفقنا على أن ذلك ينبغي أن يتم بطريقة رسمية، نظرا للحساسية الخاصة لهذه المسألة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في البوسنة والهرسك والمنطقة ككل. لقد قلنا أن ما يتعين علينا القيام به هو التشديد على الأمور الإيجابية التي تم تحقيقها والنظر إلى المستقبل. وهذا هو بالضبط ما قاله وفد المملكة المتحدة في البداية عندما ذكر بأنه على استعداد لإعداد مشروع قرار في مجلس الأمن. ومع ذلك، أخذ تنفيذ هذه المبادرة اتجاها مختلفا.

تبين أن مشروع القرار (S/2015/508) الذي قدمته المملكة المتحدة لا يساعد وصدامي ومشحون بدوافع سياسية. إنه يتضمن تشوهات وينحي باللائمة بصورة أساسية على شعب واحد. كما أن النهج الذي بموجبه جرى تحديد جهة مسؤولة واحدة عن ارتكاب جرائم حرب، نهج غير شرعي، ويمكن أن يؤدي إلى المزيد الانقسام داخل المجتمع البوسني. وحاولنا منذ البداية، ضمان توازن الوثيقة. واقترحنا خيارا بديلا يقوم على نهج تطلعي. لكن تم تجاهل بياناتنا.

بالإضافة إلى ذلك، استخدم واضعو مشروع القرار ذكرى الأحداث المأساوية في سريبرينيتشا لطرح بعض المفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك نُهج حقوق الإنسان الفضولية، ويمكن أن تؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أثار مشروع القرار البريطاني على الفور ردود فعل مؤلمة للغاية في البوسنة والهرسك وخارجها. ويتناقض تمام مع المقترحات التي قدمتها مختلف الكيانات في البوسنة والهرسك

والتي تظهر بأن مشروع القرار المطروح أمامنا لن يعزز السلام في منطقة البلقان، ولكن بدلا من ذلك سيحكم على المنطقة بالعيش في حالة من التوتر، ويجعل احتمالات تحقيق السلام المستدام بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى. وتتضح تلك الردود بجلاء من خلال الرسائل التي وجهها العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ورئيس جمهورية صربسكا، ورئيس ووزير خارجية صربيا، إلى أعضاء مجلس الأمن وإلى الأمين العام. وتلقينا أيضا رسائل مماثلة.

كانت هذه المسألة موضع جدل كبير في البوسنة والهرسك لدرجة أننا يمكن حتى أن نتحدث عن التهديد الحقيقي الذي يمكن أن يقوض الاستقرار في البلد والذي تحقق بشق الأنفس من خلال تنفيذ اتفاق دايتون. بالإضافة إلى ذلك، وبشكل أعم لا يمكننا، التغاضي عن محاولات ممارسة ضغط سياسي على بانيا لوكا وبلغراد.

إننا مقتنعون بأنه ينبغي أن يتمثل دور مجلس الأمن في توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين، وليس تقويضها. ويجب على الجميع أن يدلوا بدلوه. ولندع المؤرخين يحللون تقلبات الصراع في يوغوسلافيا السابقة ونشأته، بما في ذلك دور مختلف البلدان والتحالفات التي اتخذت قرارات متسرعة. ولندع الخبراء يساعدون الأمانة العامة، والمجتمع الدولي على فهم مواطن الضعف لدينا. ولكن دعونا لا نزج بمجلس الأمن في الأحداث التاريخية، لأننا نواجه بالفعل الكثير من القضايا العالقة في العالم المعاصر. ولندعهم يقومون بعملهم. ولندعهم يقومون بالتقييمات اللازمة لنا. ولندع المحاكم الوطنية والدولية تصدر أحكامها. حيث يجب أن تسود العدالة. وتتعين معاقبة جميع الجناة، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية.

نظرا لعدم وجود توافق آراء بشأن هذه المسألة في البوسنة والهرسك نفسها، كما يدرك المجلس، لا في برلمان البلد ولا بين أعضاء مجلس الرئاسة، سيكون لاعتماد المجلس لمشروع القرار هذا في شكله الحالي، نتائج عكسية تماما ويؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة.

سيجري إحياء كبير لهذه الذكرى في سريبرينيتشا في ١١ تموز/يوليه. ومن المهم أن نلاحظ أن القيادة الصربية ستشارك في هذا الحدث، وسيكون من الخطأ بالنسبة لنا في مجلس الأمن إصدار حكم مسبق عليها باعتماد وثيقة مدمرة أو بإظهار أن أعضاء المجلس منقسمون. لذلك نناشد واضعي مشروع القرار، ونناشدكم سيدي الرئيس، عدم طرح مشروع القرار للتصويت. وبخلاف ذلك، سنضطر إلى التصويت ضده، للأسباب التي أشرت إليها في السابق.

إذا اتضح بأنه لا مفر من تصويتنا ضده، فلا يعني ذلك أننا غير مبالين بمعاناة أقارب ضحايا مأساة سريبرينيتشا وأماكن أخرى في البوسنة والهرسك. لقد عانينا نحن أنفسنا كثيرا.

في المستقبل، سنواصل بذل أقصى جهودنا للاستمرار في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، والإسهام بفعالية في تعزيز تطبيع الحالة في منطقة البلقان، بما في ذلك عن طريق تعزيز المصالحة، وضمان وجود نظام أمن جماعي حقيقي، وتعزيز مناخ الثقة والتعاون. إننا نعتقد بأن ذلك هدف ينبغي لنا جميعا العمل على تحقيقه. وأود أن أكرر اقتراحي بعدم طرح مشروع القرار المعروض علينا للتصويت.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): في الوقت الحالي، ما زالت لدي أعضاء المجلس هواجس خطيرة فيما يتعلق بمشروع القرار لإحياء ذكرى سربرينتسا (S/2015/508). وفرض إجراء التصويت على مشروع قرار لا تزال هناك خلافات كبيرة بشأنه أمر يتعارض مع المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك وفي المنطقة برمتها. كما أنه سيؤثر على وحدة أعضاء المجلس. وترى الصين أنه يمكن لأعضاء المجلس مواصلة تبادل الآراء بشأن مشروع القرار، ولكن ينبغي أن يمتنعوا عن اتخاذ إجراءات متسرعة.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار (S/2015/508) المعروض علينا هو نص متوازن. وقد عملنا بجد من أجل أن يكون الأمر كذلك، والتأكد من أنه يستحضر الماضي باحترام وحساسية. وأرجو أن يكون كلامي واضحاً: لقد كان هناك ضحايا من جميع الأطراف. ويرد هذا بوضوح في النص. ارتكبت جرائم ضد كل الأطراف، وكل الأطراف ارتكبت جرائم. ومرة أخرى، هذا واضح في النص.

مشروع القرار هذا لا يوجه اتهاماً للشعب الصربي. بل إن مشروع القرار يدعم المصالحة. والاعتراف بالماضي شرط مسبق لذلك. كما أنه يدعو الأمم المتحدة ويدعونا جميعاً إلى استخلاص العبر واستيعاب الدروس المؤلمة من الإبادة الجماعية في سربرينتسا.

إن جميع أعضاء المجلس يدركون الجهود المضنية التي بذلناها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص. وقد عملنا من أجل ذلك لأكثر من شهر، وأخرنا التصويت من الأمس إلى اليوم لإتاحة فرصة أفضل للنجاح. ونشكر كل الأعضاء على دعمهم وصبرهم بينما كنا نفعل ذلك.

وسيعرف أعضاء المجلس أيضا أن هناك فجوة لا يمكن تجاوزها تكمن في قلب خلافاتنا. والأحداث المروعة في سربرينتسا ترقى إلى الإبادة الجماعية. هذا حكم لا يسعى مجلس الأمن إلى إرسائه، بل هو حكم محدد بوضوح في أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية. ونعته بأي صفة أخرى الآن يعوق المصالحة ولا يساعد على تحقيقها. ولذلك، فإن العديد من الأصوات من المنطقة تدعونا للمضي قدماً والتصويت، وبالتالي تكريم الضحايا، وهو ما نفعله. ولهذا السبب، أعتقد أنه من الأهمية بمكان الآن أن نشرع في التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المقدم الرئيسي للقرار طلب أن نشرع في إجراء تصويت. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأردن، إسبانيا، تشاد، شيلي، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون:

أنغولا، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، نيجيريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت عشرة أصوات مؤيدة، مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من جانب عضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون والمفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد الحسين، على إحاطتيهما القويتين.

في تموز/يوليه ١٩٩٥، كنت أعمل صحفية وعمري وقتها لا يتجاوز ٢٤ عاماً، وكنت أعيش في سراييفو عندما أغار صرب البوسنة على سربرينتسا. كنت هناك عندما أبلغني أحد الزملاء، بعد أيام قليلة من سقوط منطقة سربرينتسا الآمنة، بأنباء عمليات الإعدام الجماعية. ”لا“ هذا كل ما استطعت النطق به. ”لا“ حتى وإن كنت أعيش في منطقة حرب وتحت الحصار، وحتى بعد أن شهدت فظائع لا حصر لها، لم أكن لأصدق أن قوات صرب البوسنة قد أعدمت كل مسلم وكل صبي كانت تحتجزه. ورغم كل وحشية الحرب المروعة، كانت

فظاعة ذلك العمل استثنائية. إبادة جماعية، وتلك حقيقة أثبتتها المحاكم الدولية أكثر من مرة الآن.

عندما علمت أن روسيا تعتزم الاعتراض على مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن S/2015/508 إحياء لذكرى الإبادة الجماعية في سربرينتسا، أعترف بأنه كان لي نفس رد الفعل. قلت: ”لا“. لم تصوت روسيا منكرة الاعتراف بالإبادة الجماعية في سربرينتسا؟ تصويت اليوم كان يُهم. فهو يهم أسر ضحايا الإبادة الجماعية في سربرينتسا بدرجة كبيرة. واستخدام روسيا لحق النقض أمر فاجع لتلك الأسر، وهو وصمة عار أخرى في سجل هذا المجلس.

لقد قضيت احتفالات الذكرى السنوية العاشرة والخامسة عشرة للإبادة الجماعية في سربرينتسا هناك - في سربرينتسا. في عام ٢٠٠٥، التقيت بزميلي السابق الصحفي ديفيد رود، الحاضر معنا هنا اليوم. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، بعد أيام من المجازر، كان ديفيد هو من اكتشف ساقاً تبرز من موقع مقبرة جماعية في غابات وحقول نوفا كاسابا. وفي وقت لاحق، اكتشف كومة من العصي وكومة أخرى من النظارات. العصي كان يتوكأ عليها كبار السن من الرجال الذين أعدموا لسبب واحد: لأنهم كانوا من مسلمي البوسنة. عصي!.

في عام ٢٠٠٥، انضممت أنا وديفيد إلى الأسر البوسنية لمن قتلوا وهم سائرون على الطريق الذي اتخذه العديد من رجال سربرينتسا وفتيتها المسلمين فراراً من المنطقة الآمنة بعد سقوطها. كانت تلك الأسر تقتفي أثر رحلة أحبائها عكسياً. وعلى الرغم من انقضاء عشر سنوات منذ الإبادة الجماعية، فقد صادفنا رفات الضحايا على طول الطريق. قطع من الثياب والأحذية وبطاقات الهوية المتناثرة وحتى بقايا العظام البارزة من تحت الأرض.

في عام ٢٠١٠، عندما قدت وفداً رئاسياً للولايات المتحدة إلى سربرينتسا نيابة عن الرئيس أوباما، تتبعت الجزء الأخير من تلك الرحلة مرة أخرى. تخلل المسيرة العديد من أطفال من قتلوا في سربرينتسا. وغالبيتهم من الفتيات المراهقات والشابات اللاتي نشأن من دون آباء وأخوة. كان عدد الشباب الذين شاركوا في المسيرة أقل كثيراً من الإناث - وهي نتيجة تقشعر لها الأبدان لكون أن الكثير من الأولاد الصغار قد أعدموا. وما زال يجري الحفر والكشف عن رفات القتلى والحداد عليهم. والتقيت بإحدى الأمهات في سربرينتسا كانت تدفن رابع أبنائها الخمسة في موقع مقبرة جماعية في وسط المدينة. وكانت لا تزال تبحث عن رفات الخامس. إن معاناة تلك الأم وألامها هو ما استهدفه حق النقض الذي استخدمته روسيا اليوم.

لم كان علينا أن نواصل استحضار ذكرى رحلة الضحايا المروعة تلك، و لم كان علينا أن نجتمع، سواء هنا في الأمم المتحدة، أو في سربرينتسا، لإحياء ذكرى ذلك اليوم، وإعادة سرد روايات الضحايا التي تعتصر القلوب؟ إننا نستحضر تلك الذكرى لكي نحاول التعلم من فشلنا الجماعي، وأقصد بذلك العالم، ومجلس الأمن وخاصة تلك الحكومات، بما فيها حكومة بلدي، التي كانت لديها القدرة على منع ما حدث، ولكن لم تفعل.

لقد حسب البوسنيون أن بإمكان علم الأمم المتحدة والمبادئ التي يرمز إليها أن يوفرا لهم الحماية اللازمة.ولجأوا حينئذ إلى مكان يسمى حرفيا منطقة آمنة. مع ذلك، وما أن اختبرت قوات صرب البوسنة مدى عزم الأمم المتحدة على حماية المدنيين، سرعان ما تراجع حفظة السلام بينما واصل صرب البوسنة تقدمهم إلى الأمام.وتمكنوا أولا، من وقف إمداد الوقود وغيره من الإمدادات الأساسية،ثم شنوا الهجمات على مخافر حفظة السلام،ومن ثم نزعوا سلاح حفظة السلام أنفسهم وتعمدوا إذلالهم.وفي الوقت ذاته لم تنفّذ مطلقا الضربات الجوية التي وعدت بها منظمة حلف شمال الأطلسي.

ونخلّد أيضا ذكرى سريبرينيتسا لإبداء التزامنا المستمر بمساءلة مرتكبي تلك الفظائع.لقد أزهق مرتكبو جرائم الإبادة

الجماعية في سريبرينيتسا أرواح ما يربو على ٠٠٠ ٨ من الرجال والفتيان المسلمين، في حين اغتصبوا عددا لا يحصى من النساء والفتيات. ويعزى ذلك نوعا ما إلى ثقتهم بأنهم لن يعاقبوا أبدا على تلك الجرائم.ولذلك السبب، فإن من الأهمية بمكان أن جميع مدبري وقادة الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا – وخصوصا راتكو ملاديتش ورادوفان كارادزيتش – يمثلون الآن للمحاكمة على جرائمهم تلك في لاهاي.ويدل ذلك على أن للعدالة ذراعا طويلة، وأنه سيأتي اليوم الذي تُساءل فيه النظم التي تمارس الانتهاكات – ابتداء من نظام الأسد الذي يطلق الغازات السامة على شعبه، وصولا إلى حكومة كوريا الشمالية التي ترغم المواطنين على الأعمال الشاقة في مراكز العمل القسري حتى الموت عما ارتكبته من فظائع.

وكما رأينا اليوم، فقد أنكر بعض القادة والمجموعات السياسية وقوع جرائم الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، أو أنهم أنفوا عن الاعتراف بها.وفي الشهر الماضي وصف زعيم صرب البوسنة، ميلوراد دوديك، الإبادة الجماعية بأنها ”أكذوبة القرن العشرين الكبرى“.وقد سبق أن استمعنا إلى بيانات كهذه ممن ينكرون محرقة اليهود، بل مؤخرا جدا، ممن ينكرون وقوع الإبادة الجماعية في رواندا.ولا ريب أن الأفراد الذين يستخدمون مثل هذه العبارات إنما يهينون أنفسهم في ذات الوقت الذي يسببون فيه الإحراج لأولئك الذي يزعمون تمثيلهم، بالإضافة إلى تضليلهم.لقد حدثت الإبادة الجماعية بالفعل في سربرنيتسا.وذلك هو الاستنتاج الذي توصلت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومحكمة العدل الدولية على حد سواء، استنادا إلى أدلة وافرة. ولا يسبب التمنّع عن الاعتراف بوقوع الإبادة الجماعية الأذى الجسيم للضحايا وأسرهم فحسب، خاصة وأنهم عانوا الأمرّين سلفا، بل هو عقبة أساسية في طريق المصالحة أيضا.

ولنا أن نتصور أنفسنا في مكان تلك الأم التي قُتل أبناؤها الخمسة في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينتسا، وأنه قيل لنا أن إنكار الإبادة الجماعية سيدفع بجهود المصالحة قدما.إنه ليس سوى الجنون – جنون يدفعه نفي مماثل لما عاناه المسلمون البوسنيون، وهو ما حفز المذابح التي وقعت في سربرنيتسا في المقام الأول.ومتى ما أُنكرت الحقيقة، سواء في المجلس أو في المنطقة، فلن تتحقق المصالحة المجدية أبدا.ولنتصور أننا كنا أولئك الضحايا، أو أن تلك هي أسرنا نحن.فهل لنا أن نتصالح في حين أن هناك من ينكر علينا تجربة معاناتنا؟لا سبيل إذن إلى تحقيق الاستقرار مع استمرار إنكار الإبادة الجماعية.لقد بذل المجلس كل ما بوسعه لإشراك روسيا عبر مشروع القرار البسيط هذا الذي لم يسمِّ حتى الجناة. ومع ذلك، فإن لروسيا خطا أحمر في ذلك.ولم يتمكن مشروع القرار من الإشارة إلى الإبادة الجماعية في سربرنيتسا،أي أنه لم يشر إلى الحقيقة نفسها.

وقبل عشرين عاما فشل المجتمع الدولي في حماية السكان الذين لجأوا إلى سريبرينيتسا. وكانت نتيجة ذلك وقوع الإبادة الجماعية، وفشل المجلس مرة أخرى اليوم في الارتقاء إلى مستوى مسؤوليته، بسبب رفض روسيا تسمية ما حدث في سريبرينتسا بمسماه: ألا وهو الإبادة الجماعية.وهذا نقض لحقيقة راسخة وثّقتها مئات الآلاف من الصفحات التي وردت فيها شهادات الشهود والأدلة الفوتوغرافية وأدلة الطب الشرعي الملموسة، وهي من ذلك النوع الذي طالما صادفته في حياتي.والإبادة الجماعية في رواندا هي حقيقة راسخة شأنها في ذلك شأن الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينتسا.وهل ثمة من يحلم بأن يجادل بالقول أنه ينبغي ألا نحيي ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا، أو أن ننكرها لمجرد أن هناك مجموعة من منكري الإبادة الجماعية ترى أن من شأن الاعتراف بها أن يقوض المصالحة أو الاستقرار في البلد؟وهل ساعد إنكار محرقة اليهود على تحقيق المصالحة، أم أننا نتفق جميعا على أن الاعتراف بحدوثها وإحياء ذكراها هما مكونان رئيسيان نحو المضي قدما؟ويعلم الجميع هنا الإجابة عن هذه الأسئلة، بيد أن عددا من البلدان قد آثرت اتخاذ موقف الحياد إزاء الاعتراف بوقوع الإبادة الجماعية بامتناعها عن تأييد مشروع القرار.

ولئن كانت أمهات أولئك الفتيان الذين أعدموا في سريبرينيتسا – فتيان أعدموا لمجرد أنهم من المسلمين البوسنيين – اليوم هنا لكنّ قد تساءلن عن كيف لأحد أن ينكر حقيقة واقعهن،بل الأسوأ من ذلك بكثير أنهن سيتساءلن عن كيف يمكن لأي بلد أن يستخدم ميزة العضوية الدائمة في مجلس الأمن لينكر عليهن تماما ما حدث لهن.إن جريمة الإبادة الجماعية هي الجريمة التي وُضعت لأجلها اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتم التصديق عليها بغرض منعها والمعاقبة عليها.وإن جريمة الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا إنما هي عن الجريمة التي وجدت اتفاقية منع الإبادة الجماعية – التي صدقنا عليها جميعا – لمنعها والمعاقبة عليها.

ولن تتحقق المصالحة بإخفاء الجوانب المظلمة من تاريخنا، مهما تكن تلك الجوانب مثيرة للقلق.وفي جلسات الاستماع التي عقدتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شهد الجناة والضحايا على حد سواء على كيف جيئ بالآلات الثقيلة لحفر الأرض بغرض دفن الضحايا حتى قبل إعدامهم.وحين سيق الضحايا – الذين عُصبت عيون الكثيرين منهم بينما قيّدت أيديهم – إلى حتفهم لم يكونوا ليسمعوا الصياح وأصوات الأعيرة النارية فحسب، بل كانوا يسمعون زمجرة الجرافات أيضا وهي تحفر القبور الجماعية التي سيُدفنون فيها في نهاية المطاف.

وختاما، أود أن أحكي هنا قصة واحدة لا أكثر.لقد كاد رامز نوكيتش أن ينتهي به المصير إلى إحدى تلك المقابر الجماعية. فعندما اقتربت قوات صرب البوسنة من بلدة بوتوكاري في تموز/ يوليه ١٩٩٥، ودّع رامز زوجته وأطفاله وفرّ إلى الغابة مع والده وأخيه وآلاف آخرين من الرجال والفتيان البوسنيين.وقد حكى قصته مؤخرا لأحد الصحفيين.فحين توقف الرجال والفتيان لبرهة فوق أحد التلال أطلقت عليهم الدبابات والمدافع النار. وكان أن قُتل والده وأخوه على الفور إلى جانب آخرين. ولكن تمكن نوكيتش من الفرار ليجد طريقه أخيرا إلى مخيم للاجئين.

وفي عام ١٩٩٩ عاد نوكيتش إلى بوتوكاري ووجد طريقه إلى التل نفسه.وعثر هناك على ملابس وأحذية مغطاة بالدم، إلى جانب هياكل عظمية، ولكن لم يكن أحدها ينتمي إلى أفراد أسرته.ومنذئذ ما فتئ نوكيتش يمضي يوما تلو الآخر باحثا في غابات سريبرينتسا عن رفات الضحايا.وما بدأ بحثا عن والده وأخيه تحوّل إلى بحث عن رفات الضحايا جميعا.وقال إنه لا يكاد يمر يوم واحد، إلا نادرا، دون أن يعثر فيه على بعض الرفات التي يبلغ عنها معهد البوسنة المعني بالأشخاص المفقودين، الذي يجري بدوره اختبارات الحمض النووي للعظام ويقارنها بشبكة من الحمض النووي للناجين.وعملية التعرف على الضحايا هذه مهمة لأسرهم، وخصوصا لأولئك الذين لم يتمكنوا أبدا من التأكد مما حدث لأحبائهم، والذين يتوقعون وفاتهم ولكن دون أن تتوفر لهم الأدلة على ذلك. وتساعد الرفات كثيرا في مساعدتهم على التسليم بما حدث لأحبائهم بعد انتظار طويل.وبفضل نوكيتش تمت تسمية الكثير من الرفات على حد قول أحد الموظفين العاملين في المعهد.

وفي هذا العام تم العثور على جزء من رفات والد نوكيتش في إحدى المقابر الجماعية في نهاية المطاف.وسيدفن نوكيتش والده في يوم السبت في سريبرينتسا مع ١٣٦ من الضحايا الذين تم التعرف عليهم حديثا إلى جانب ٦٢٤١ من الضحايا الذين دفنوا في مقابر مشتركة بالفعل هناك.وسينضم إليه الآلاف من المشيعين الذين يتجمعون كل عام هناك لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية.وقال نوكيتش حين تمكن من العثور على رفات والده: ”على الرغم من أنه لم يكن كاملا، فسوف أدفنه وسأعلم أين قبره بالضبط“. وقال إنه يعتزم مواصلة البحث عن رفات الضحايا الآخرين ما دام على قيد الحياة.

ويجب علينا أيضا أن نواصل البحث بلا هوادة عن الحقيقة الكاملة لما حدث هناك في سريبرينتسا.وما تزال رفات ما يربو على ١ ٠٠٠ من الضحايا موجودة هناك.وما تزال أرواحهم

تطاردنا ولن يهدأ لنا بال إلى أن نتمكن من العثور عليهم جميعا. ولن نتمكن من مساعدة المنطقة على التغلب على ذلك الجانب المظلم من تاريخها، ومن ثم المضي قدما نحو تحقيق المزيد من المصالحة التي نسعى إليها جميعا، وأن نرتقي إلى مستوى الوعد بمنع الإبادة الجماعية في عصرنا، إلا بنبش تلك الحقائق والاعتراف بمدى جسامة تلك الإبادة الجماعية، وكيف أننا عجزنا نحن في الخارج عن منع حدوثها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تأسف فرنسا بشدة على اعتراض روسيا على اعتماد مشروع قرار لا يهدف إلى إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا فحسب، بل أيضا إحياء ذكرى الضحايا الأبرياء من كلا الجانبين أثناء النزاع الذي شهدته البوسنة والهرسك. ويهدف مشروع القرار أيضا إلى تذكير مجلس الأمن بمسؤوليته الخاصة عن منع حدوث هذه المذابح.

استحقّ موضوع من هذا القبيل تأييداً بالإجماع من المجلس. ولكن بمعارضة روسيا مشروع القرار هذا، منعت مجلس الأمن من الإعراب عن أي دعم لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية والنزاع في البوسنة والهرسك.

وبذريعة ضمان الاحترام لإحياء ذكرى محددة، عارضت روسيا حثّ مجلس الأمن للأطراف على تجاوز معاناة الماضي والمضي قدماً بعزم على طريق المصالحة. ستتطلب المصالحة الاعتراف بالإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينيتسا قبل ٢٠ سنة، والتي تُعرّفُ بأنها كذلك من جانب المحاكم الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية.

تشكل العدالة – ولا يمكننا التأكيد على هذه النقطة بما يكفي من قوة – حجر الأساس للمصالحة والسلام. إن النص، الذي دعمناه منذ البداية، كان يهدف إلى التذكّر ولكنه كان أيضاً يتطلع إلى المستقبل. كان يهدف أيضاً إلى المساعدة في عملية المصالحة بين شعوب البلقان ومساعدتها على بناء مستقبل يسوده الأمن والسلام. ونحن نأسف بشدة لعدم اعتماد مشروع القرار اليوم، لكننا لن نستسلم. ويجب أن نواصل العمل معاً من أجل المصالحة والسلام. هذه مسؤوليتنا جميعاً.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نؤكد مجدداً أولاً وقبل كل شيء على أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدين إدانة لا لبس فيها وبقوة الإبادة الجماعية التي جرت في سريبرينيتسا قبل ٢٠ سنة، كما تدين أي جرائم ضد الإنسانية، أينما ارتكبت، بغض النظر عن الدافع وراءها.

وبعد سبعين عاماً على انهيار النازية والفاشية وتلك الأيديولوجية الشمولية، وبعد المحرقة التي ارتكبت ضد الشعب اليهودي وقتل اليهود السوفييت وغيرهم من الشعوب التي كانت ضحة الفاشية، ما زال العالم يشهد أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، كما حدث في رواندا وسريبرينيتسا والعراق وفلسطين وفي صبرا وشاتيلا. ويثير كل ذلك علامات استفهام حول فعالية الآليات الدولية التي أنشئت من أجل منع هذه الفظائع، فضلاً عن وضعنا الإنسانية.

امتنع بلدي عن التصويت على مشروع القرار اعتقاداً منه بأنه ليس نصاً متوازناً، لأنه يعزو المسؤولية الكاملة عمّا حدث لطرف واحد من أطراف النزاع وحسب، ويُغفل تعقيدات الوضع. ترى فنزويلا أنه لا يمكن تمييز شعب بأكمله بسبب الأعمال التي قامت بها عناصر متطرفة تحركها الكراهية والتعصب، وهي تخفي أفعالها وراء راية القومية الحماسية.

وعلى نفس المنوال، يتضمن المشروع آنف الذكر عناصر لم يسبق الاتفاق عليها وهي مثيرة للجدل في الأمم المتحدة، مثل مفهوم المسؤولية عن الحماية، الأمر الذي ينتقص من المسؤولية الرئيسية للدولة نفسها عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان ويقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما

في ذلك احترام السيادة. ونعتقد أن العدالة يجب أن تكون مبنية على أساس من الحقيقة، ولهذا نرحّب بالعمل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المسؤولة عن محاكمة المسؤولين عن الفظائع المرتكبة في سياق التراع الذي نشب في الأقاليم التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة.

كما يجب أن نأخذ في الاعتبار أن مشروع القرار المقترح لم يحظ بتوافق الآراء من سلطات وشعوب المنطقة المعنية، وهم الذين يتولون المسؤولية عن المضي قدماً، بدعم من المجتمع الدولي، في عملية بناء السلام وضمان الاستقرار السياسي في المنطقة.

وفي ضوء ذلك، نعتقد أن المشروع كان من شأنه، بدلاً من الإسهام في المصالحة، أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات بين طوائف البشناق والصرب والكروات، التي تعيش معاً في البوسنة والهرسك ويجب أن تعمل على بناء مستقبل مشترك قائم على السلام والتضامن والحوار واحترام حقوق الإنسان. ينبغي أن تكون أعمال الأمم المتحدة موجهة إلى تعزيز التفاهم بين شعوب البلقان. ولذلك السبب، فإننا نركز على المصالحة بين الأطراف. ولتحقيق ذلك، لا بد من مواصلة العمل الذي بدأ في دايتون من خلال تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي جاء نتيجة توافق سياسي في الآراء بين الأطراف المعنية.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت أنغولا عن التصويت اليوم على مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة بشأن سريبرينيتسا للأسباب التالية.

أولاً، لا تتخذ أنغولا موقفاً إنكارياً بشأن المسألة. وسواء كنا نسميها مذبحة أو فظائع جماعية أو إبادة جماعية، فإن الواقع هو أننا نقرّ بأنه في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، وقعت في سريبرينيتسا أحداث بالغة الخطورة ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية، كما سلّمت بذلك المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وينبع خلافنا الأساسي من حقيقة أن نص مشروع القرار ينبغي أن يأخذ في الاعتبار، بنفس الطريقة، الآلاف الكثيرة من ضحايا المذابح من جميع أنحاء المنطقة خلال الحرب في الأراضي التي أصبحت فيما بعد دولة البوسنة والهرسك المستقلة.

وكنا نتوقع بأن يقيّم النص مستوى المصالحة والتعاون فيما بين الدول والطوائف في المنطقة ويتطلع إلى مستقبل يسوده السلام، إلى التئام الجراح والمصالحة وبناء مستقبل أفضل لجميع الشعوب المتجاورة بحكم الجغرافيا والتاريخ من أجل التشارك في الماضي والحاضر والمستقبل.

وبعد مرور عشرين عاماً على الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة، لن يقدم مشروع قرار كهذا أي إسهام ملموس في عملية المصالحة الهشة الجارية ويمكن أن يكون له أثر سلبي على جهود القادة المسؤولين في دول البلقان لتهيئة مستقبل مشترك أفضل، والتي أسفرت بالفعل عن نتائج هامة. وكنا نتوقع أن يترجم النص النهائي لمشروع القرار مستوى مطلوباً من التوافق بين أعضاء مجلس الأمن، وهو ما يسمح بنص توافقي يجد جميع الأعضاء أنفسهم فيه.

ونود كذلك أن نرى مشروع قرار يركز على الجوانب الإيجابية، ويتناول المصالحة الحقيقية، ويتعامل مع الماضي كدرس يمكن استخلاصه، ويسعى إلى نهج موجه نحو المستقبل عن طريق مساعدة المنطقة على مواجهة احتياجات الحاضر والمستقبل عن طريق تشجيع وتيسير وتسريع عملية المصالحة والتعاون في منطقة البلقان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، وفريقكم على تولي نيوزيلندا رئاسة المجلس، وأتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة. وأود أن

أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون، والأمير زيد رعد زيد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على بيانيهما.

ترحب تشاد بتنظيم هذه الجلسة لإحياء ذكرى مذبحة سريبرينيتشا، وتشيد بالضحايا. ونعرب عن تضامننا مع الناجين ونشجع جهود المصالحة في البوسنة والهرسك.

في تموز/يوليه ١٩٩٥، تعرض أكثر من ٨٠٠٠ من الرجال والمراهقين المسلمين لمذبحة طوال ثلاثة أيام في سريبرينيتشا أثناء الحرب في البوسنة والهرسك، على الرغم من أن الأمم المتحدة أعلنت أن البلدة منطقة آمنة، وكانت وحدة من ذوي الخوذ الزُرق موجودة هناك. وعلينا أن نذكر بأن هذا العمل الوحشي في سريبرينيتشا مثّل أسوأ مذبحة ارتُكبت في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد وصفتها المحاكم الدولية بأنها إبادة جماعية. إذ تم استهداف الضحايا في سريبرينيتشا بسبب هويتهم، وكان يجري بوحشية فصل الرجال عن النساء والأطفال قبل نقلهم إلى مواقع مختارة مسبقا لقتلهم بصورة متعمدة ومنهجية على مرأى ومسمع العالم أجمع.

إن تلك المذابح تلقي بظلالها الداكنة على ضميرنا الجماعي وستظل كذلك دائما. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية هائلة بسبب صمته ورفضه التصرف في مواجهة تلك الفظائع. وحتى اليوم، لا يزال الغموض يكتنف الظروف التي تم فيها التخلي عن سكان سريبرينيتشا في المنطقة الآمنة. ومن المهم أن نبذل جهدا خلال إحياء ذكرى الأمم المتحدة لإظهار الحقيقة. لذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها هولندا، التي حققت في سلوك كتائبها خلال مجزرة سريبرينيتشا ونشرت عدة تقارير.

إن الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا حدثت بعد مرور أقل من عام على مجزرة التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤ إنما تلقي بظلال من الشك على جدية الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي وقدرته على الرد على الجرائم الجماعية السابقة. وفي حين أن الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ لم تسترع انتباه المجتمع الدولي، يجب أن نلاحظ أيضا مع الأسف أن العالم ظل سلبيا في مواجهة الأعمال التحضيرية للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. الأمر الذي يشكل فرصة أمام المجتمع الدولي بأسره للتأمل في الدروس المستخلصة من إحدى أحلك اللحظات في التاريخ، والتأكيد من جديد على عزمه على منع الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تقييم فعالية الأدوات المتاحة له وأن يجعل منع وقوع تلك الجرائم في صلب جهوده الرامية إلى تحديد الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى جرائم جماعية.

لا تزال الحالة في البوسنة حرجة، والتوترات شديدة بين المجتمعات المحلية. ويتوقف تحقيق السلام الدائم والمصالحة في البلد على وجود عدالة نزيهة من أجل الضحايا وذويهم. ويجب إقامة العدالة لتضميد الجراح وتحقيق المصالحة في مجتمع ممزق. لذلك، نرحب بالعمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونشجعها على مواصلة ولايتها واستكمالها. ويمثل ذلك، بطبيعة الحال، مسؤولية الدولة المعنية لمواصلة جهودها وتكثيفها في سبيل تعزيز وتوطيد الزخم المتمثل في إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

إننا إذ نتفهم معضلات التنوع الثقافي من تجربتنا الخاصة، نشجع على التحلي بروح التسامح، وقبول الاختلاف، واحترام التنوع. وحتما فإن المصالحة تتوقف على الاعتراف بألم ضحايا الإبادة الجماعية ومعاناتهم. من هنا نشجع على تنفيذ التدابير الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة بهدف تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وتعايش سلمي في المنطقة.

كما أن استمرار إحياء ذكرى الإبادة الجماعية وإقامة النُصب التذكارية كتلك الموجودة في بوتوتشاري يشكل أهمية أيضا بالنسبة لهذه العملية. أما الطريقة الوحيدة التي ستحول

دون نسيان فظائع الماضي فهي إحياء ذكراها بشكل منتظم حتى لا تتكرر أبدا. لذلك صوتت تشاد لصالح مشروع القرار (S/2015/508) الذي طرُح للتصويت توا، ولكنه فشل بسبب حق النقض الذي استخدمه أحد الأعضاء الدائمين. ونشعر بعميق الأسف لاستخدام حق النقض في ظروف بهذه الدقة كتلك التي تتعلق بمكافحة الجرائم الجماعية، على الرغم من أن مشروع القرار لم يفعل سوى وضع الإبادة الجماعية في سياقها التاريخي، ومن دون اتهام أي طرف بالاسم على الإطلاق.

في الختام، نرى أن المسؤولية عن الحماية يجب أن تتجسد في وجود تدابير موضوعية لمنع وقوع الجرائم الجسيمة جدا باستقاء العبر من حالات الإبادة الجماعية في رواندا وسريبرينيتشا، التي استجاب لها المجتمع الدولي باللامبالاة. وسيتطلب استقاء تلك العبر المزيد من الشعور بالمسؤولية والالتزام والتفاعل لمنع وقوع الجرائم الجماعية. ولا يمكن لنا أن ننسى الماضي إلا بالتصميم القوي والرغبة في الكفاح معا ضد جرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

كذلك فإن المنظمات الإنسانية تضطلع بدور هام في الوقاية من خلال التوعية. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد إشادة جديرة بالمنظمات الإنسانية التي كانت موجودة في سريبرينيتشا في عام ١٩٩٥ لما قدمته من مساعدة للسكان، وإدانتها للتشريد القسري، ونداءاتها التي لم يُلتفت إليها للأسف لدق ناقوس الإنذار بإمكانية وقوع مذابح. ونأمل ألا تتكرر أبدا تلك الأحداث.

السيدة قعوار (الأردن): أود بداية أن أشكر كل من نائب الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

يأسف الأردن لعدم اعتماد مشروع القرار (S/2015/508) صباح اليوم. ونحن إذ نحيي اليوم الذكرى العشرين لأكبر مجزرة شهدتها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، لا يمكننا – بوصفنا أمما متحدة – أن ننسى أو نتناسى هذه المأساة الدموية وما سببته من معاناة للناجين منها، حيث ستبقى تلك المأساة وما رافقها من نداءات استغاثة وجهها المدنيون العزل محفورة في أذهاننا. إن ما حدث كان يمكن تفاديه لو كان دورنا بوصفنا أمما متحدة فعالا في الاستجابة للمخاطر التي كانت تحدق بمدينة سريبرينيتشا وقتها. فجميعنا يعلم هنا أنه عشية حدوث تلك المذبحة لم يكن في سريبرينيتشا مقاتلون أو سلاح، بل على العكس تماما، كان سكانها عبارة عن أطفال ونساء وشيوخ ورجال عزل قتلوا بصورة متعمدة بسبب انتمائهم الديني، وكان ذلك على مرأى ومسمع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. بعد مضي عشرين عاما على تلك المجزرة، علينا أن نسأل أنفسنا ما هي الدروس التي تعلمناها اليوم – بوصفنا أمما متحدة – للحيلولة دون تكرار هذه الفاجعة، وما الذي قدمناه لضحايا تلك المذبحة وعائلاتهم.

إن أهم عبرة مسقاة عقب تلك المذبحة بالنسبة لنا بوصفنا أمما متحدة أنه يجب علينا مواصلة العمل على تطوير نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالحوادث، مثل تلك التي حدثت إبان مذبحة سريبرينيتشا، وضرورة متابعتها عن كثب عند استشعارنا بها، وذلك بالعمل على تفعيل جهود الدبلوماسية الوقائية وتكثيفها. وفي هذا الصدد فإن إنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية الذي رحبنا به في السابق وأعربنا عن دعمنا له، ما هو إلا خطوة من جملة خطوات يتوجب علينا مواصلة العمل بشأنها لتعزيز منظومة الإنذار المبكر هذه.

ولكن الجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص ستكون بلا جدوى إلا إذا كان مجلسنا متحدا في إرادته وعزمه على اتخاذ القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب، وذلك يكون عندما تفشل الحكومات الوطنية في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مواطنيها من مثل هذه التهديدات. وأيضا من الضروري بمكان أن تدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلك الإجراءات

المتخذة بجميع الموارد اللازمة لتكون بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في مختلف مناطق النزاع حول العالم قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها على أكمل وجه.

أما على المستوى الوطني، فإننا نحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدات الدولية ذات الصلة والمعنية باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تحول دون حدوث مثل تلك المذابح على أراضيها وتجريمها، على الانضمام إليها، وعلى رأسها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. كما أن إقرار تشريعات وطنية خاصة بهذا الصدد، والعمل على ضمان سيادة القانون وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة سيكون لها دور فعال في وضع حدا لنزاعات الكراهية والتحريض ضمن أبناء المجتمع الواحد، كون أن هذه المسائل تلعب دورا هاما في تغذية أعمال العنف بين طوائف المجتمع والتي قد تؤدي إلى أفعال لا يحمد عقباها مع مرور الزمن مثل تلك المذبحة التي نحيي ذكراها اليوم.

إن آثار هذه المذبحة وبعد مضي ٢٠ عاما عليها ما تزال حاضرة وبقوة في أذهان من عاصروها. لذا فإن موضوع تحقيق العدالة لضحايا تلك المذبحة والقصاص من الجناة لن يكتمل دون إخضاع جميع المتهمين أمام القضاء. وضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب، حيث سيساعد هذا الأمر في تضميد جراح أهالي الضحايا، وسيسهم في ترسيخ المصالحة الوطنية الشاملة في البوسنة والهرسك.

كما يجدد الأردن دعمه الثابت للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحث بهذا الصدد جميع الدول على التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعدم عرقلة عملها، وأن تتحلى الدول المعنية بالإرادة الساسية نحو تحقيق هذا الهدف، لكي تنجح جهود المجتمع الدولي في تحقيق العدالة، والتي من خلالها سنبرهن كمجتمع دولي على إصرارنا على محاسبة كل من تسول له نفسه القيام بتلك الأفعال مستقبلا.

ختاما، ومع إقرارنا بالتحسن النسبي الذي شهدته أساليب عمل المنظمة منذ وقوع مذبحة سريبرينيتسا ضمن مناطق النزاعات المتعددة حول العالم في التصدي لمثل هذه المآسي. فإنه يتوجب علينا تحمل مسؤولياتنا وبكل شجاعة والاستمرار في العمل على تصحيح أخطاء الماضي وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة التحديات الحالية لضمان أن مثل تلك الفظائع التي لن ننساها لن تتكرر مجددا في أي منطقة أخرى في العالم.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين. يجب أن تمثل الذكرى السنوية العشرين للمذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ٨ ٠٠٠ من الرجال والفتيان المسلمين في سريبرينيتسا – وهي عمل من أعمال الإبادة الجماعية البشعة، مناسبة للتفكير مليا. يجب علينا أن نفكر في السقطات على مستويات كثيرة للغاية التي مكنت من وقوع المذبحة ونؤكد لأنفسنا أن تلك الفظائع لن تحدث مرة أخرى. كما لا بد أن نفكر في التقدم المحرز بشأن المصالحة في البوسنة والهرسك منذ وقوع ذلك الحدث المؤسف. ونحث شعب البوسنة والهرسك على طي الماضي والمضي قدما في بلد موحد ينعم بالسلام.

تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الفظائع الجماعية. في ذلك الصدد، فإن من واجب كل دولة أن تنفذ التزاماتها بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. يجب أن يضطلع المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بمسؤولياته بغية كفالة ألا يشهد العالم مرة أخرى أهوال الإبادة الجماعية.

وتؤيد نيجيريا إقامة شبكة عالمية من مراكز التنسيق بشأن المسؤولية عن الحماية، بما أن تلك المسؤولية لا تكون متسقة وقوية وفعالة إلا من خلال ممارسيها. وبالتالي، تتحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية حماية المواطنين من الفظائع الجماعية.

ويكتسي تطوير المؤسسات اللازمة لتوقع جرائم الإبادة الجماعية ومنعها أهمية بالغة. ولا بد من إيلاء الأولوية لآليات الإنذار المبكر، وبرامج لمنع نشوب النزاعات وقوات دائمة للتدخل السريع والمحاكم الدولية للمعاقبة الفعالة. والإرادة السياسية لدى الحكومات والمنظمات الدولية أمر أساسي في تضييق الفجوة بين يأس السكان في الحالات الصعبة والتعامل مع إشارات الإنذار المبكر.

وتعتقد نيجيريا أن صياغة خطة طوارئ دولية يمكن تنفيذها على وجه السرعة في حالة حدوث أزمة إنسانية خطيرة قد يكون سبيلا آخر للتصدي لتلك التحديات. ويجب تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات مع المنظمات غير الحكومية في مجال منع الإبادة الجماعية. وينبغي استدامة حملة قوية ضد أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الفظائع.

وتظل نيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإفلات من العقاب. ونعتقد أنه يتعين التصدي للإفلات من العقاب بكل حزم حيثما يقع في العالم. تشكل مكافحة الإفلات من العقاب ومنع جرائم الفظائع الجماعية أولويتين وطنيتين بالنسبة لنا. واقتناعنا بضرورة اتخاذ إجراءات عالمية ضد جرائم الفظائع الجماعية والتهديدات الأمنية للبشرية هو الأساس الذي يرتكز عليه تصديقنا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

وسيسهم تنفيذ مبادرة الحقوق أولا التي أطلقها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مع ولاية في مجال حقوق الإنسان، في تعزيز قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الاستجابة للنزاعات في الوقت المناسب. وينبغي لهذه المبادرة الجديرة بالثناء أن تستمر.

ونؤكد من جديد دعمنا للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية وللمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية. والإحاطتان الإعلاميتا اللتان قدماهما إلى مجلس الأمن هما آلية للإنذار المبكر. وندعو إلى المزيد من الإحاطات بشكل منتظم من هذين المسؤولين، لا سيما حينما يواجه المدنيون خطر التعرض لجرائم الفظائع الجماعية. ونناشد المجلس النظر في عقد مناقشة مفتوحة سنوية بشأن منع الإبادة الجماعية، على النحو الذي يعقد به المجلس بانتظام مناقشات بشأن حماية المدنيين، وبشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن المسائل المواضيعية الأخرى على جدول أعماله.

وتعد حماية المدنيين أحد الجوانب الهامة في ولايات بعثات حفظ السلام اليوم. ولذلك ندعو إلى إدماج إطار الأمم المتحدة لتحليل الجرائم الوحشية في التخطيط لعمليات حفظ السلام. وسيمنح ذلك حفظة السلام فهما أفضل لعوامل الخطر التي يمكن أن تؤدي إلى جرائم وحشية جماعية ويعزز حماية المدنيين.

وأخيرا، يجب على العالم ألا ينسى ضحايا المذبحة في سريبرينيتسا. واحتراما لأحبائهم، تؤيد نيجيريا تحديد ١١ تموز/يوليه يوما دوليا لإحياء ذكراهم.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أتوجه أيضا بالشكر إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية.

تعرب إسبانيا عن أسفها الشديد لحق النقض الروسي ضد مشروع القرار (S/2015/508)، المقدم من المملكة المتحدة لإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. كما ذكر نائب الأمين العام في البداية، فإن إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن منع ارتكاب الجرائم الوحشية مثل تلك التي وقعت في سريبرينيتسا قبل عقدين. ويمثل الاعتراض على هذه المبادرة انتكاسة في الجهود التي تبذلها المنظمة لدعم التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسؤولية عن حماية مواطنينا وفي الحد من استخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بالجرائم الوحشية.

يجتمع مجلس الأمن كثيرا ويتناول العديد من المسائل على محمل الجد. لكن المسألة المعروضة علينا اليوم تكتسي أهمية خاصة. نجتمع اليوم لتكريم ذكرى ضحايا حدث من أكثر الأحداث المأساوية في أوروبا في التاريخ الحديث، وللإعراب عن تضامننا واحترامنا للناجين وأقارب الأشخاص الذين قضوا. لكننا أيضا نجتمع بوضوح للتطلع إلى المستقبل، وللتأكيد من جديد بشكل لا لبس فيه مرة أخرى أن الأحداث التي وقعت قبل ٢٠ عاما لن تحدث مرة أخرى.

إن النزاع الذي دمر البوسنة والهرسك قبل ٢٠ سنة، وجميع الجرائم التي تعجز الكلمات عن وصفها، من أسوأ المآسي في تاريخ أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين.

مما لا شك فيه أن الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥ كانت من الفظائع التي يجب علينا شجبها. وكما يحدث دائما في الحرب، ما من أحد يربح فيها، فالكل يخسر، وجميع الأطراف تعاني. إن جميع الأطراف فيها ضحايا تذرف الدموع. وضحايا سريبرينيتشا هم ضحايانا.

خلال العشرين سنة الماضية، قامت الأمم المتحدة بعمل يبعث على الإعجاب وكان ذلك يرتكز على الدروس المستقاة. لقد عملنا بكد على نظام الإنذار المبكر وعلى منع وقوع فظائع، من قبيل تلك التي نحيي ذكراها اليوم. وقُدمت مساهمات حيوية في عملنا، بما في ذلك الوثيقة الختامية للقمة العالمية التي انعقدت في عام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) بشأن مسؤولية الحماية. ولدينا الآن مناصب كتلك المناصب التي يشغلها المستشاران الخاصان لمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ويقدم هذان المستشاران تقارير إلى الأمين العام ويؤديا دورا هائلا في الوقاية والحماية. ونفس الشيء يصدق على دور الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال في حالات النزاع المسلح. أخيرا، لدينا مبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“.

إن إسبانيا تساهم في كل تلك الجهود. منذ عهد قريب، انعقد في مدريد في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، اجتماع للشبكة العالمية لمراكز التنسيق المعنية بالمسؤولية عن الحماية، وقد نظر الاجتماع، من بين مواضيع أخرى، في التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه أضعف القطاعات السُكانية والعوامل المعاصرة المرتبطة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

غير أن أهم الدروس التي تعلمناها طيلة العشرين سنة التي مرت منذ واقعة سريبرينيتشا كانت في البوسنة والهرسك ذاتها. فبعد عشرين عاما من توقيع اتفاقات دايتون للسلام التي أرست أُسس السلام ووضعت البوسنة والهرسك على السبيل المُفضي إلى حقبة جديدة، يخطو البلد قدما نحو طريق المصالحة، والتقدم الإجتماعي والاقتصادي، والاندماج الكامل في أوروبا التي ينتمي إليها بحكم وجوده فيها.

قبل بضعة أشهر وفي المناقشة التي تجري مرتين في السنة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.7440)، رحبنا بدخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب حيز النفاذ، وهو اتفاق مُبرم بين ذلك البلد والاتحاد الأوروبي. ونُرحب بوجهة النظر الموجهة نحو المستقبل التي أظهرها قادة جميع القطاعات السياسية في تفهم ذلك الالتزام الخطي، وأعربوا عن صوت جميع مواطني البوسنة والهرسك ورغبتهم في الاستمرار على طريق الإصلاح والاستقرار. ذلك السبيل الذي يجدر اتباعه. وتلك البوسنة والهرسك التي نشهدها اليوم، ومن هنا فإننا نحيي ذكرى جميع الضحايا الذين عانوا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد الحسين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن قيام الجمعية العامة في ١ تموز/يوليه بإحياء الذكرى التي نظمتها البوسنة والهرسك بحضور الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، كانت لحظة قوية ومؤثرة تمثلت في التجمع

والتذكر. واليوم، يأتي دور المجلس ليتذكر ضحايا المذبحة ويُظهر تضامنه مع أسرهم الذين فقدوا أحباءهم وأصدقاءهم أو جيرانهم في سريبرينيتشا. ومن المهم لنا أيضا إحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتشا والوقوف إجلالا لأرواح الضحايا الأبرياء من جميع أطراف التراع في البوسنة والهرسك. ومن الجوهري أيضا أن نتعلم بصورة جماعية من الماضي كيفية تحسين أفعالنا في المستقبل. وعندما تحدث مذبحة كهذه، فإنها دائما تمثل فشلا جماعيا مريعا. إن الأمم المتحدة تتشاطر المسؤولية لأنها أخفقت في الوفاء بمهمتها الأساسية في سريبرينيتشا، وهي مهمة تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وحماية السكان المدنيين.

نعرف أن الوقاية لا بُد من أن تكون في لُب أعمالنا عندما تتعرض الأرواح البشرية للخطر. فمنذ الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتشا، ما برحت الأمم المتحدة تعكف على تطوير آلياتها لمنع تكرار هذه المآسي. فالوقاية تعني قبل كل شيء التحذير. لقد كانت الخطوة الأولى إنشاء مكتب مشترك لمنع وقوع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ويترأسه الآن السيد آداما ديينغ الذي أرحب به. إن المكتب يعمل بمثابة آلية إنذار مبكر لمجلس الأمن لكي يسترعي انتباهه إلى أي حالة تتدهور إلى مستوى الإبادة الجماعية.

إن الوقاية تعني أيضا التصرف. والخطوة الثانية تمثلت في اعتماد رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥ مفهوم أساسي للمسؤولية عن الحماية. وإن تضييق نطاق ذلك المفهوم أو التشكيك فيه ينم عن التنصل من المسؤولية ويُمثل إهانة لضحايا المذابح والإبادات الجماعية المتعددة. بعد مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٢) والاعتراف بمفهوم المسؤولية عن الحماية، من واجبنا الاستمرار في تنفيذ ذلك المبدأ.

كذلك فإن الوقاية تعني إصدار الأحكام. في عام ١٩٤٨، تنبأت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بإنشاء محكمة جنائية دولية. وبعد خمسين عاما، اعتمدنا أخيرا نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، ساعدت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة على محاكمة المرتكبين الرئيسيين لانتهاكات القانون الدولي في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وفي لُب عملية المصالحة، لا تزال المحكمة أداة جوهرية للذاكرة والتعويض.

على الرغم من هذا التقدم، من الواضح أنه لا تزال توجد حالات مأساوية عديدة ما انفكت الأمم المتحدة عاجزة حيالها. ففي سوريا، تُرتكب كل يوم وأمام أعيننا جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وما زال مجلس الأمن مشلولا. في هذه الحالات الخطيرة، لا بُد للمجلس من أن يكون قادرا على الاستجابة والاضطلاع بمسؤولياته. ولتحقيق تلك الغاية تدفع فرنسا من أجل قيام الأعضاء الخمسة الدائمين بقطع التزام تطوعي بالتخلي عن استخدام حق النقض في حالات الجرائم الجماعية. إن استخدام حق النقض ليس امتيازا؛ بل إنه مسؤولية. لذلك فإن الأمر متروك في المقام الأول للأعضاء الدائمين لكي يظهروا تحليهم بالمسؤولية في إطار عمل المجلس.

قبل عشرين عاما، وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، ذُبح أكثر من ٠٠٠ ٨ من البالغين والأطفال في سريبرينيتشا. تلك الأحداث وصفتها المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية بأنها إبادة جماعية، وتعتبر من بين أكثر الأحداث مأساوية في حرب البوسنة. وحتى يومنا هذا يجري تذكرها بوصفها أسوأ مذبحة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

من أسف أن مجلس الأمن لم يتمكن اليوم من اعتماد مشروع قرار لإحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا وتذكر جميع الضحايا الأبرياء من جميع أطراف التراع في البوسنة والهرسك. وكما قلت في تعليلي للتصويت، فإن فرنسا تأسف أسفا شديدا لمعارضة روسيا للنص الذي

تمثلت ماهيته الأساسية في إحياء ذكرى لأن السكان المدنيين أنفسهم يريدون طي الصفحة التي تحتوي خطوط الانشقاق. إن مشروع القرار لا يحيي ذكرى الحدث فحسب، وهو حدث جلل، لكنه أيضا يشدد على أهمية التقارب بين دول المنطقة التي تركز على اقتسام مستقبل أوروبا. انطلاقا من تلك الروح ساعدنا في كتابة ودعم مشروع النص الذي يستذكر مستقبل سكان البلقان مثلهم كمثل جميع سكان القارة الأوروبية، وليس لإدامة مشاكل الماضي المأساوي والمؤلم، بل بالأحرى لبناء مصير مشترك يرتكز على المصالحة.

بوصفي فرنسيا ومواطنا أوروبيا، أرحب بالتقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة في المنطقة لضمان مستقبل أفضل للأجيال التي ولدت بعد سريبرينيتشا، أرحب أيضا بحقيقة أن جميع دول البلقان تتحرك نحو الاتحاد الأوروبي وتنضوي تحت مشروع مشترك يقوم على السلم والتسامح. تلك القيم المتينة اهتدى بها مؤسسو المشروع الأوروبي الذين كان هدفهم المصالحة منذ البداية. وبعد ستين عاما، قطعنا مسافة تبعث على الإعجاب الكبير، ومن دون شك أن ذلك غير مسبوق في التاريخ. تأمل فرنسا مع الاتحاد الأوروبي بأن تصبح جميع بلدان البلقان أطرافا كاملة في المشروع الأوروبي.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بنيوزيلندا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التاريخية للمجلس إجلالا لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا قبل عشرين عاما. ونعرب عن امتناننا لنائب الأمين العام، يان إلياسون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أما وقد عملت سابقا في البوسنة والهرسك، فحضرت إحياء الذكرى السنوية لمذبحة سريبرينيتشا. وكان حدثا مؤلما للغاية بالنسبة لي أن أشاهد مباشرة حزن أمهات سريبرينيتشا وهن يدفن ذويهن بعد عملية مضنية لجمع وتحديد هوية رفات أشخاص عثر عليهم في مقابر جماعية. وحتى الآن، لم يتم بعد العثور على أكثر من ١ ٠٠٠ ضحية من ضحايا المجزرة. وكما قالت إحدى الأمهات: ''في كل عام أعتقد بأنه العام الذي سأدفن خلاله ابني''.

إن جلسة اليوم هي في الواقع مناسبة من حيث التوقيت، ولا تأتي فقط بالتزامن مع الذكرى العشرين لسريبرينيتشا، ولكن أيضا في ضوء الذكرى السبعين للأمم المتحدة. وبهذه المناسبة الجليلة، أود بالنيابة عن شعب وحكومة ماليزيا، أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة وأخلص التعازي لأسر وأحباء الذين لقيوا حتفهم في سريبرينيتشا. وكما يقول المثل: ''إن الذين لا يتعلمون عبر التاريخ فهم محكومون بتكراره''.

وفي ضوء التاريخ المضطرب للمنطقة، نعتقد أن من المهم للمجلس وللمجتمع الدولي إرسال إشارة قوية تدين الإبادة الجماعية وتدين إنكار وقوعها. ونحن مقتنعون بأن كشف الحقيقة، خصوصا فيما يتعلق بمصير الذين قتلوا في سريبرينيتشا، سيمكن من قطع أشواط طويلة في صوب تعزيز وتعميق التعافي والمصالحة الوطنية. ومن هذا المنطلق، عملت ماليزيا جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس الآخرين لتحقيق نتيجة من شأنها دعم مثل هذه التطلعات. ونعتقد أن مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة يسه إسهاما جادا وحقيقيا في تحقيق هذا الغرض، ولذلك شاركنا في تقديمه وصوتنا مؤيدين له.

بالإشارة إلى التصريحات والآراء التي جرى الإعراب عنها خلال إحياء ذكرى سريبرينيتشا في الأسبوع الماضي، يبرز بيان بعينه، ألا وهو تقييم الأمين العام بان كي – مون ومؤداه أن الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء تستحق اللوم لفشلها في منع الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، رغم إشارات التحذير المتزايدة. ويخالجني شعور بأننا بعد مرور ٢٠ عاما على مذبحة سريبرينيتشا قد قطعنا شوطا طويلا، خاصة في التعلم من أخطاء الماضي. ويشجعنا التحسن الملموس في

أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين قدرات حفظ السلام، وإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، والمناقشات الجارية بخصوص مبدأ المسؤولية عن الحماية.

وبعد محرقة اليهود، والإبادة الجماعية في رواندا وسريبرينيتشا، لا بد لنا من وقفة للتأمل وسؤال أنفسنا: كم مرة سيتحمل العالم الوعود التي نُكثت من قبيل ”لن يتكرر ذلك أبدا مرة أخرى؟“ إن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مدين للضحايا وذويهم بالوفاء بهذا الوعد، بما في ذلك عن طريق ممارسة مسؤوليتنا الجماعية عن حماية المدنيين من أخطر الجرائم الدولية، والتعلم من أخطاء الماضي.

ما يزال يساورنا القلق من أن يفضي بنا انعدام الإرادة السياسية والانقسامات في المجلس، إلى مآس مدمرة، مع المجازفة بفقدان العديد من الأرواح البريئة. وفي رأينا، أنه كان يمكن تجنب مآسي مثل مأساة سريبرينيتشا لو توحدت كلمة المجلس وتمكن من حشد الإرادة السياسية اللازمة. وتعتقد ماليزيا أن إنهاء الإفلات من العقاب لا مندوحة عنه لمنع ارتكاب أعمال وحشية في المستقبل. وبما أننا فشلنا في منع ما وقع في سريبرينيتشا، يجب أن نسعى على الأقل لضمان تحقيق العدالة للضحايا. وفي هذا الصدد، تواصل ماليزيا دعم عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فيما يخص ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب في المنطقة. ونحض جميع الدول على التعاون التام مع المحكمة لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها.

نقر تماما بأن هناك حاجة، أشار إليها متكلمون سابقون، إلى التطلع إلى الأمام وتعزيز المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة. وفي أعقاب الحرب مباشرة، أيدت ماليزيا البوسنة والهرسك في جهودها الخاصة بإعادة الإعمار. وسوف نستمر في القيام بذلك. وسعينا من خلال مشاريع استثماراتنا إلى الجمع بين مختلف المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك لوضعها على سبيل التكامل الاقتصادي والاجتماعي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الخطوات الأولى نحو المصالحة تتمثل في الاعتراف بالماضي وقبوله من أجل بناء مستقبل مشترك. ونحن مدينون بذلك، لضحايا سريبرينيتشا بأن نبرهن على أننا تعلمنا حقا من الماضي، وأننا الآن أشخاص أفضل بسبب ذلك، وبأننا سنفعل كل ما في وسعنا لمنع تكرار هذه الفظائع.

إزاء هذه الخلفية، نشعر بخيبة أمل ونأسف بشدة لعدم تمكن المجلس من التغلب على انقسامه، وتوحيد صفوفه والتوصل إلى اتفاق بشأن توجيه رسالة تضامن مع جميع ضحايا النزاع في البوسنة والهرسك، ولا سيما في سريبرينيتشا. ونخشى أن يؤدي استمرار الانقسام المسيس إلى تشويه الحقائق التاريخية، وحرمان ضحايا الإبادة الجماعية من العدالة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر نائب الأمين العام الياسون والمفوض السامي لحقوق الإنسان الحسين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في السنوات الأخيرة، ظلت الحالة بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها حكومة وشعب البوسنة والهرسك، مستقرة بشكل عام. فالاقتصاد كان ينمو وحققت العملية السياسية وسيادة القانون تقدما. إن البوسنة والهرسك بلد مهم في منطقة البلقان. وإن خدمة مصالح المنطقة والمجتمع الدولي بأسره تتحقق بالمحافظة على السلام والاستقرار والتنمية، وتحقيق التعايش السلمي المتناغم بين جميع المجموعات العرقية هناك.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون للسلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لتعزيز استمرار تحقيق تقدم في جهود المجموعات العرقية في البلد لبناء الدولة، والتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام، وتحقيق المزيد من التقدم في جميع المجالات.

إن الصراع الذي حدث في يوغوسلافيا السابقة قبل عقدين من الزمن سطّر صفحة سوداء في التاريخ. وتعرب الصين عن

تعازيها لمقتل المدنيين الأبرياء في سريبرينيتشا وغيرها من الأماكن. وينبغي للمجتمع الدولي التفكير بعمق في التاريخ، وذلك لمنع تكرار مثل هذه المأساة. وفي إطار معالجة المجتمع الدولي للمسائل ذات الصلة بالبوسنة والهرسك، يتعين عليه، بما في ذلك المجلس، الأخذ في الحسبان ضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد والمنطقة، وتعزيز الحوار والمصالحة بين جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك وبين بلدان المنطقة، لتحقيق التعايش بوئام. ويجب أن يكون ذلك محل توافق آراء في المجلس.

وتلاحظ الصين أن مشروع القرار الذي قدمته بعض البلدان بشأن إحياء ذكرى سريبرينيتشا قد زاد من الجدل داخل البوسنة وبلدان المنطقة، وأن لدى بعض أعضاء مجلس الأمن تحفظات شديدة على مشروع القرار. وفي ظل هذه الظروف، فإن إقحام التصويت على مشروع قرار مثير للجدل، يتعارض مع روح تعزيز المصالحة في البوسنة والهرسك وبين بلدان المنطقة، ويقوض الوحدة بين أعضاء المجلس. تعرب الصين عن أسفها لذلك، ومن ثم اضطرت إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

إن الصين دأبت على احترام سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن لهذا البلد الحق في اختيار مساره الإنمائي وسياسته الخارجية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ويدعم خيارات حكومة وشعب البلد فيما يتعلق بتنميته الوطنية؛ واتباع نهج متوازن وحذر تجاه مسألة البوسنة والهرسك؛ والاحترام الكامل لقيادة شعب البلد وملكيته ومبادراته؛ وتسهيل الوحدة والتنمية المتسقة بين جميع المجموعات العرقية في البلد، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحقيق الأمن والاستقرار في البلد في الأجل الطويل. إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام على النحو المناسب في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نشكر نيوزيلندا على تنظيم هذه الجلسة ضمن أنشطة إحياء الذكرى السنوية العشرين للعار والألم للإبادة الجماعية في سربرينتسا. ونحن ممتنون أيضاً للإحاطتين الإعلاميتين اللتين أدلى بهما نائب الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وشيلي تدين كل الجرائم ضد الإنسانية، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولأن عرض مثل تلك القضايا على الضمير الجماعي والإقرار بالحالات التي أخفقت فيها منظومة الأمم المتحدة هو واجب أخلاقي، فإننا لن نتوانى عن المشاركة في أي أنشطة لإحياء ذكرى الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وكل مجتمع له الحق في الحقيقة والذكرى. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يكرر ويؤكد مرة أخرى على تضامنه مع جميع الضحايا وذويهم، وأن يدين في الوقت نفسه أي جرائم يمكن أن تصنف على أنها إبادة جماعية – بغض النظر عن السياق والملابسات. وهذا المجلس ليس في وضع يؤهله للحكم على أي دولة، بل للعمل من أجل الاعتراف بالوقائع الخطيرة، التي ما زالت عواقبها تؤثر علينا في الوقت الحاضر. ونحن هنا أيضاً لتحديد سبل ملموسة للإسهام في الوقاية من الجرائم من هذا النوع والقضاء عليها – من خلال الآليات التي يتيحها لنا القانون الدولي. واتفاقات دايتون للسلام رسمت خريطة لمستقبل يمكن لكل المشاركين في ذلك النزاع المؤلم من خلالها تعزيز التسامح والعدالة والمصالحة من أجل مواصلة تهيئة الظروف الضرورية لتحقيق الاستقرار والسلام، التي يلتزم بها هذا المجلس.

وبعد عشر سنوات من الإقرار بالمسؤولية عن الحماية، فإننا نؤكد مجدداً أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم من هذا النوع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم ويعمل مع الدول الأعضاء التي لا تفي بذلك الالتزام – إما بمحض إرادتها أو لعجزها عن ذلك.

وانطلاقاً من التزامها الراسخ بالطابع الوقائي لمسؤولية الحماية، دعمت شيلي الاجتماع السنوي الخامس للشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية بالمسؤولية عن الحماية، المعقود في مدريد في حزيران/يونيه الماضي، وشاركت فيه.

وكلما واجهنا الحاجة لمنع مثل تلك الجرائم، لا بد أن نذكر مبادرة الحقوق أولاً التي طرحها الأمين العام. وعلينا أيضا أن ننظر في عمل المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، فضلاً عن الاستفادة من الإطار التحليلي للجرائم الفظيعة. وهناك أداة أساسية أخرى متاحة لنا وتتمثل في الآليات و/أو المحاكم الدولية، التي تضمن المساءلة وتجنب الإفلات من العقاب وتشكل أداة للردع أو الوقاية من الجرائم في المستقبل. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى المجلس أن يدعم إحالة حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال اتخاذ الإجراءات التي تيسر إجراء التحقيقات بنجاح، دون تدخل في الشؤون التي هي حكر على العدالة الدولية. ومجلس الأمن في وضع يؤهله للإسهام في الوقاية من خلال التوعية وتعزيز القدرة الداخلية للبلدان وتبادل الممارسات الجيدة التي تعزز الإنذار المبكر. وفي هذا السياق، نود أن نكرر دعوتنا لتلك البلدان التي تتمتع بحق النقض إلى الامتناع عن استخدامه في حالات الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، وإلاّ، سيقف المجلس عاجزاً عن الدفاع عن القيم والمبادئ الأساسية للبشرية. ونحث مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين، على تحمل تلك المسؤولية.

إن الذكرى والحقيقة والعدالة جوانب أساسية لعدم التكرار يجب أن تكون في الموضع المناسب لتحقيق أملنا في "ألا يتكرر ذلك مرة أخرى أبدا" – الأمر الذي لم يتحقق بعد – وإحراز تقدم في عملية المصالحة الشاملة ومكافحة الإفلات من العقاب.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بنائب الأمين العام، السيد إلياسون، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد الحسين، ونشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

يحدونا أمل وطيد في أن يمكننا استخلاص الدروس المؤلمة من الماضي من تحسين عملنا في الحاضر، وإيجاد الآليات الملائمة لمنع تكرارها في المستقبل. والأمر الأساسي لمنع نشوب النزاعات يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية وإجراء حوار سياسي شامل وتهيئة بيئة مؤاتية للوحدة في مجتمع يقوم على التنوع العرقي. في هذا السياق، وإحياء لذكرى كل ضحايا النزاع في البلقان الذين سقطوا مع تفكك يوغوسلافيا السابقة، الذين نكرم ذكراهم، نود أن نعرب عن دعمنا القوي لوحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها وفقاً لاتفاق دايتون للسلام.

ونحن نقر بالدور المهم للاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي نحتفل اليوم أيضاً بمرور عشرين عاماً على توقيعه، في عملية المصالحة بعد انتهاء النزاع في البوسنة والهرسك وفي المنطقة الأوسع. ونذكر بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. والمجتمع الدولي، من جانبه، يضطلع بدور أساسي، حال عجز حكومة وطنية عن حماية سكانها. وفي هذا الإطار، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإرساء مفهوم المسؤولية عن الحماية، الذي اعتمد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، نشجع الدول الأعضاء على تعزيز جهود الوقاية من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتمكين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بولايات واضحة لحماية المدنيين مهمة لم تتحقق بعد. فحفظ السلام الفعال يتطلب فهماً واضحاً لعوامل الخطر والدافع وراء ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية.

ونحن نشجع دمج إطار الأمم المتحدة التحليلي لجرائم الفظائع في استراتيجيات توجيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإنشاء المحاكم الجنائية الدولية، وتعزيز المساءلة والقانون الجنائي الدولي، كلها مكتسبات مهمة للدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأخيراً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للبلدان في المنطقة من أجل تعزيز التعاون بينها ودعم جهود المصالحة بين البوسنيين والصرب والكروات.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد الحسين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

اليوم، نكرم الذكرى ونعرب عن عميق تعاطفنا مع كل الضحايا الأبرياء والناجين من أسوأ الجرائم في أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية – في سربرينتسا والمناطق المحيطة بها في تموز/يوليه ١٩٩٥. والإبادة الجماعية في سربرينتسا تركت جروحاً عميقة: آلاف الرجال الذين أعدموا ودفنوا في مقابر جماعية، ومئات الرجال الذين دفنوا أحياء، والرجال والنساء الذين شوهوا وذبحوا. ونحن نستحضر ذكرى كل تلك الفظائع لكي لا تحدث مرة أخرى أبداً، ولكي لا نتخلى عن مبادئ الإنسانية مرة أخرى أبداً. وهذه الذكرى أساسية أيضاً لمنع نشوب نزاعات أخرى في شتى أنحاء العالم وتسويتها. ومن دواعي الأسف الشديد أن يفشل المجلس اليوم في في إظهار الوحدة في تكريم ذكرى الضحايا المدنيين للإبادة الجماعية في سربرينتسا، بسبب حق النقض الذي استخدمته روسيا.

ونعرب عن إدانتنا للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة أثناء التراع في البوسنة والهرسك. ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ولا يمكن إنكار الجرائم المرتكبة في سريبرينيتسا. ولا شك أن قبول الماضي وضمان تحقيق العدالة للضحايا من جميع الأطراف أمران أساسيان في السعي إلى تحقيق المصالحة. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن تقبل النخب السياسية في جميع الأطراف أحداث الماضي وتعترف بها، بما في ذلك الإبادة الجماعية. ويجب على السياسيين في المنطقة التحلي بالشجاعة والتغلب على خلافاهم، فضلا عن توحيد صفوفهم ليتمكنوا من بناء مستقبل مستقر، نتطلع جميعا إلى رؤيته.

وما تزال مئات من الأسر تعاني من آلام الجهل بما حدث لأحبائها، وهي ما تزال تجهل الحقيقة. وفي هذا الصدد قالت أم فقدت اثنين من أبنائها في وصف معاناة أولئك الذين فقدوا أسرهم: ''لست أعيش رغبة في العيش، ولكن لأنه ليس لي من خيار آخر''.

ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ولا يزال نحو ٢٠٠٠٠ من الناجين من قسوة جرائم العنف الجنسي مع سبق الإصرار يعيشون في الخفاء ويخشون الكلام والتماس العدالة، ثم إنهم هم بحاجة إلى الرعاية والحماية والدعم. وبعد مضي ٢٠ عاما على ارتكاب تلك الجرائم الشنعاء لا يزال يتناقض نطاقها وسعتها تناقضا حادا مع إدانة بضع عشرات من الجناة فقط.

إن بوسع الحقيقة والعدالة فحسب أن يساعدا على تحقيق السلام والاستقرار. وتعترف محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كلتاهما بالإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. ويمثُل مدبرو تلك المأساة الآن أمام المحاكمة.

ويهدف المجتمع الدولي والأمم المتحدة، التي أنشئت قبل ٧٠ عاما إلى إنقاذ البشرية من مثل تلك الأهوال التي شهدها شعب منطقة البلقان. وقد كانت تجربة البوسنة مؤلمة في تاريخ الأمم المتحدة، ويجب تعلّم هذا الدرس جيدا.

لقد أصبحت الأمم المتحدة اليوم أكثر تجهيزا وقدرة على الكشف عن علامات الإنذار المبكر باحتمال ارتكاب الفظائع. ويجب ألا تظل المسؤولية عن الحماية مجرد مفهوم على الورق.

ويمثل المستشارون الخاصون بشأن منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، فضلا عن الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي في حالات التزاع، وبالأطفال والتزاع المسلح، عناصر هامة في هذه الاستراتيجية، وإن جهودهم الدؤوبة في إبلاغ المجلس بانتهاكات حقوق الإنسان لجديرة بالثناء.

ولكن ربما يتمثل أهم الدروس المستفادة من هذه الأحداث المروعة هي أنه يجب التصدي بحزم للترهيب المنظم للسكان بجميع الوسائل والإرادة السياسية اللازمة، على النحو الذي بيّنه الأمين العام في تقريره. ومع ذلك، كثيرا ما يحول انعدام الإرادة السياسية والانقسامات دون اتخاذ الإجراءات الحازمة، بما في ذلك من جانب المجلس.وأود أن أكون واضحا: ينبغي ألا يظل ضبط النفس في استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية مجرد خيار نظري.وندعو جميع الأعضاء الدائمين في المجلس أن يعلنوا ذلك على الفور.

ولنغتنم هذه المناسبة الرسمية لكي نشجع شعبي البوسنة والهرسك على توحيد صفيهما في بناء مستقبل أفضل لأطفالهما. ولكن لم تنقض عشرون عاما دون حدوث تغييرات إيجابية.فما زال البلد يواصل اتخاذ الخطوات نحو الاندماج الأوروبي. وتحظى تلك الجهود بالدعم القوي المتواصل من جانب الاتحاد الأوروبي.

ويحدونا الأمل في أن يساعد الاتفاق الأخير بين البرلمان والزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك على مجموعة واسعة من الإصلاحات والتزامهم بالأخذ بزمام المبادرة في عملية المصالحة، على التغلب على الخلافات، وأن تتحد إرادقم في سبيل بناء المستقبل وكفالة الاستقرار والسلام في المنطقة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في المجلس، دعم هذه الجهود.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تشعر المملكة المتحدة بالاستياء لممارسة الاتحاد الروسي حق النقض ضد مشروع القرار هذا اليوم.فهذا الإجراء من روسيا يسيء إلى ذكرى جميع أولئك الذين لقوا حتفهم في الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.ويتعين على روسيا تبرير قرارها هذا لأسر ما يربو على ٨ ٠٠٠ شخص قتلوا في أسوأ الفظائع التي شهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

إن مشروع القرار لم يشر بأصابع اللوم إلى أحد، و لم يسع إلى تحقيق أية مكاسب سياسية، ولا إلى تجديد الانقسامات المؤلمة، كما أنه لم يربط بين الجرائم المرتكبة في سريبرينيتسا والشعب الصربي،وإنما أقرّ بأن هناك ضحايا في جميع الأطراف، ورمي إلى إرسال رسالة واضحة تفيد بدعم المجلس لجهود المصالحة في البوسنة.

ولكن يجب أن تقوم المصالحة على أساس القبول المشترك بحقيقة وقوع الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.وهذه حقيقة قانونية، وليست حكما سياسيا، وهي أمر لا سبيل للتنازل عنه. وبالتالي، فإن من المؤسف للغاية أن تختار روسيا الوقوف إلى جانب أولئك الذين يحولون بتصرفاقم دون مضي عملية المصالحة قُدما – وأولئك هم الذين يأنفون عن قبول الحقائق اليوم.

وقال البعض أننا بتقديم مشروع القرار هذا، إنما نخاطر بإحداث الانقسام العرقي في البلقان، غير أن الاستجابات العاطفية في المنطقة خلال الأسابيع الماضية تبيّن أنه لا سبيل إلى المضي قدما دون التسليم بأحداث الماضي وقبولها.وكما قال أديسادا دوديتش بطريقة بالغة التأثير أثناء الحدث التذكاري الذي نُظّم في الأسبوع الماضي أن ''الحقائق لا تزول لمجرد إنكارها،وليس بوسع الإنكار أن يغير الماضي.وهو لا يمحو الذاكرة بالتأكيد''.

عليه، فإن الإنكار وليس مشروع القرار هذا هو الذي يحدث الانقسامات.والإنكار إنما هو آخر الإهانات الموجهة إلى الضحايا.فهو يقوض آفاق التوصل إلى مستقبل سلمي وآمن للبوسنة والهرسك، وهو مستقبل يستحقه جميع مواطني البلد، لأنه وعلى الرغم من مرور عقدين من الزمان لا تزال تلك

الفظائع التي اختار البعض إنكارها مستمرة بالنسبة للأسر في البوسنة.ولا يزال يتعين العثور على رفات مئات ضحايا الإبادة الجماعية، سواء كانوا آباء أو أبناء أو أمهات وبنات.ولا تزال معاناة ذويهم وبحثهم عن الحقيقة مستمرين إلى اليوم.ولن تؤدي الإجراءات التي اتخذتها روسيا إلا إلى تعميق شعورهم بالحزن.

وعلى الرغم من ممارسة حق النقض هذا، فإنه يجب علينا جميعا أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى بناء مستقبل سلمي مستقر ومزدهر في البوسنة، مستقبل يقوم على القبول بالماضي.

لقد كان اليوم فرصة يفكر فيها المجلس في مسؤوليته عن منع وقوع الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٥ واليوم وفي المستقبل.وتتجلى هذه المسؤولية في وعدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب لكن بالرغم من ذلك، وبعد مرور ٥٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد مرور ٥٠ عاما على توقيع ميثاق الأمم المتحدة، لم نعجز نحن عن الوفاء بوعدنا فحسب، بل سمحنا بعودة الإبادة الجماعية مرة أخرى إلى أوروبا، إلى بلدة صغيرة في شرق البوسنة، وقد كانت ملاذا آمنا حددته الأمم المتحدة.

وكما قال كوفي عنان: فإن مأساة سريبرينيتسا ستطارد تاريخ الأمم المتحدة إلى الأبد. ويبيّن حق النقض الذي مارسته روسيا اليوم أنه من الصعب جدا أن تخلد تلك الأشباح إلى الراحة.ومع ذلك، يجب أن نواصل التفكير في الدروس التي تعلمناها بوصفنا أفرادا، فضلا عن كوننا منظمة وبلدانا.

وبعد مرور عشرين عاما على مأساة سريبرينيتسا، توفرت لنا الآن مجموعة أكبر من الأدوات التي تمكننا من التنبؤ بالنزاعات والإبادة الجماعية ومنع حدوثهما.ويضطلع المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمستشارون الخاصون المعنيون بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية بأدوار هامة للغاية.وتمثّل مبادرة الأمين العام ''حقوق الإنسان أولا'' والإطار الجديد لتحليل الجرائم الفظيعة تطورات تلقى منا الترحيب.وتتوفر لدينا الآن خارج إطار الأمم المتحدة قدرات أكبر على الوصول إلى المعلومات بشأن النزاع الوشيك.وأصبح بوسعنا رؤية أية مؤشرات على الانزلاق إلى الإبادة الجماعية، بفضل المنظمات غير الحكومية ومراقبي حقوق الإنسان ووسائط التواصل الاجتماعي.

بيد أن الإنذار المبكر لا يعني اتخاذ الإجراءات المبكرة.فقد كنا على علم من قبل بالمخاطر في سريبرينيتسا.ورأينا التقارير عن التطهير العرقي والمؤشرات على وجود المقابر الجماعية. واستمعنا أيضا إلى تقارير من الصحفيين في الميدان، ومع ذلك لم نفعل شيئا.وما تزال العواقب المترتبة عن تقاعسنا عن العمل مستمرة إلى اليوم.

ولا تزال مخاطر الإبادة الجماعية وارتكاب الفظائع الجماعية كامنة اليوم في جنوب السودان وسوريا ومن جراء انتشار الدولة الإسلامية في العراق والشام.ولا يسعنا أن نكرر ذات الأخطاء التي ارتكبناها قبل ٢٠ عاما. ويجب علينا أن نعمل حيثما توفرت لدينا علامات الإنذار المبكر.ويجب علينا تحقيق المزيد من الوحدة في المجلس، وأن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا للقيام بذلك.ويدل نقض روسيا لمشروع القرار هذا على مدى صعوبة تحقيق هذه الوحدة.ولكن يجب علينا أن نثابر لأن ذلك هو السبيل الوحيد لكيلا يتحول الوعد بـ ''عدم تكرار ذلك أبدا'' إلى مجرد ممارسة متكررة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل نيوزيلندا.

لقد استمعنا اليوم من نائب الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا، والتي قررت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك محكمة العدل الدولية أنها تنطوي على أعمال الإبادة الجماعية.وشاركت نيوزيلندا الآخرين في إحياء ذكرى ضحايا تلك الإبادة الجماعية.ونعرب عن عميق تعازينا إلى أسر وأصدقاء الضحايا.

ولا تزال الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب في البوسنة والهرسك محسوسة إلى اليوم، وليس أقلها ذكريات أولئك الذين فقدوا أحباءهم في النزاع.ونعرب عن تعاطفنا مع جميع ضحايا ذلك النزاع، الذين لقي الكثيرون منهم حتفهم في عمليات القتل الجماعي التي لا تزال تهز ضميرنا الجماعي اليوم.

وإن من دواعي سرورنا أن الحالة في الميدان تبدو مختلفة جدا اليوم عما كانت عليه قبل عشرين عاما.

غير أنه بعد عقدين من الزمن، لا تزال المصالحة مسألة حية تتطلب رعاية متواصلة. لقد شهدنا خطوات هامة اتخذتها جميع الأطراف من أجل المصالحة. وقُدّمت تعهدات للمضي قدماً في هذا الطريق نحو السلام والصداقة. وتشجع نيوزيلندا جميع الأطراف المعنية على السير معاً في هذا الطريق.

طرح الأمين العام كوفي عنان سؤالاً في تقريره لعام ١٩٩٩ عن سقوط سريبرينيتشا:

> ”كيف ستكفل الأمم المتحدة بألا تشهد عملية حفظ للسلام في المستقبل كارثة من هذا القبيل أثناء فترة مراقبتها؟ (A/54/549، الفقرة ٤٦٩)“

بعد أكثر من ١٥ سنة، ما زال هذا السؤال يبحث عن إجابة شاملة. إنه سؤال تستحق ذكرى جميع ضحايا الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية أن يجد إجابة. ونحن، أعضاء المجلس، علينا أن نتذكر الماضي من أجل القيام بكل ما في وسعنا كيلا يكرر التاريخ نفسه.

تعرب نيوزيلندا عن أسفها العميق لكون الجهود التي بذلناها نحن وآخرون طيلة فترة طويلة سعيا لضمان أن يتسم هذا الحدث التذكاري بمجلسٌ موحّد لم تثبت إمكانية تحقيق ذلك. ومع التسليم بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، دأبت نيوزيلندا منذ عام ١٩٤٥ على الاعتراض على حق النقض. وتأسف نيوزيلندا إذ أنه على الرغم من الحصول على تأييد أغلبية أعضاء المجلس، لم يعتمد مشروع القرار بسبب ممارسة أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض. وفي حدث تذكاري، نشعر بشكل خاص أن من غير المناسب استخدام حق النقض. وفي حين أنه لم يكن هناك سوى صوت معارض واحد، إلا أن النتائج تنعكس علينا جميعاً. ذلك يبرز مرة أخرى أنه يتعين علينا جميعاً إيجاد طرق أفضل لنضمن تمكين مجلس الأمن من التوصل إلى اتفاق والتصرف حينما ينبغي له القيام بذلك.

إن الأمم المتحدة والمجلس قد خذلا العديد من ضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة، لا سيما الذين في سريبرينيتشا. وقد جاء ذلك الخذلان بكلفة مروّعة على الأبرياء من جميع الأطراف، ولا يزال ملموساً بقوة بعد كل هذه السنوات. واليوم، خذل المجلس أولئك الضحايا الأبرياء. وباستشراف المستقبل، من أجل تجنب حدث آخر على غرار ما جرى في سريبرينيتشا ورواندا، أو في الواقع لتجنّب رواندا أخرى، يجب علينا أن نفعل أكثر من أن نسعى جاهدين لتصميم ولايات أفضل والعمل على تحسين قدرات بعثات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس، وإن كان ذلك بطبيعة الحال بداية جيدة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أنه ينبغي للمجلس أن يكون أنشط في سعيه لمنع وقوع نزاعات عنيفة قبل نشوبها.

ولكن علينا أن نكون صادقين أيضاً بما فيه الكفاية للاعتراف فيما بيننا ومع أنفسنا بأن الضمان الوحيد لمنع وقوع الفظائع التي شهدناها في سريبرينيتشا مرة أخرى هو أن نرتقي نحن الدول الأعضاء إلى مستوى التزامات الميثاق التي تعهدنا بها كشرط للانضمام إلى المنظمة. فعلينا جميعاً – نحن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – التمسك بهذه المسؤولية، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد أو التاريخ أو حالة التنمية. وهذا أمر أساسي لإنسانيتنا المشتركة والمتشاطرة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أرجو منه ومن وغيره ممن يطلبون الكلمة أن يتذكروا السياق الجلل للذكرى التي نحييها اليوم.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أدلي بتعليقين، أحدهما ذو طبيعة إجرائية والآخر موضوعي.

التعليق الإجرائي هو التالي. اليوم، تكلم العديد من الممثلين مرتين، مرة تعليلا للتصويت ومرة بشأن المسألة الموضوعية. ونلاحظ أن ممثل فرنسا، في بيانه الأول لم يقل كلمة واحدة في تعليل تصويته. ونعتقد أن هذا البيان غير مناسب.

أما بشأن المسألة الجوهرية، فقد عمدت بعض الوفود – وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص – إلى انتقاد موقف روسيا. لقد شوّها موقفنا الذي أؤكد بأنه لا يبرر في أي حال من الأحوال تعليقاتهم. أود فقط أن أذكر أنه كان حري بهما أن يستمعا إلى بياننا بمزيد من الاهتمام. ولكن مع ذلك لدي أيضاً عدد من الأسئلة في هذا الصدد أود طرحها على ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

لقد أحيينا مؤخراً الذكرى السنوية الأربعين لنهاية الحرب في فييت نام. فلماذا لم نعقد جلسة لمجلس الأمن للاحتفال بذلك؟ لماذا لم يُقدَّم مشروعُ قرارٍ لإدانة القصف الكاسح لهانوي، واستخدام النابالم، أو المذبحة التي وقعت في ماي لاي بقيادة المقدم كالي، الذي عفا عنه رئيس الولايات المتحدة؟ مرّت في الآونة الأخيرة أيضاً الذكرى السنوية العاشرة للغزو غير الشرعي للعراق الذي قامت به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مما أدى إلى وفاة أكثر من مليون شخص ولا تزال المنطقة بأسرها تمر بأزمة إلى هذا اليوم. فلماذا لم تقترح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن هذا الموضوع، يمكن فيه تسمية الأحداث بأسمائها الحقيقية؟

إن المشكلة في أن النزعة الإنسانية لهذين الوفدين يمكن أن تعمل وتُعطّل وفقا للظروف السياسية، الأمر الذي يقوض ثقتنا في بياناتهما وفي أعمالهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): انطلاقاً من روح هذه الذكرى المهيبة، سأتوخى الإيجاز الشديد.

أولاً، أود أن أقول إن كل بلد وكل إنسان ينبغي أن يتعايش مع تاريخه، والتعايش مع ذلك هو شرط مسبق للمصالحة. نحن في هذا البلد نمرّ بشيء من هذا القبيل الآن بعد الأحداث التي وقعت في شارلستون فيما يتعلق بالانقسامات العرقية المستمرة في مجتمعنا. ينبغي لكل مجتمع أن ينظر إلى الوراء، ولكن مداخلة الممثل الروسي للتو لا تدل فقط على أن روسيا مستعدة لإنكار الإبادة الجماعية، ولكنها أيضاً بالإضافة إلى هذا الإنكار تريد أن تصرف الانتباه عن الحقيقة الأساسية.

لا مجال لصرف الأنظار عن الحقيقة الأساسية ومؤداها أن ٨ ٠٠٠ من الرجال والفتيان المسلمين قُتلوا بصورة منهجية لأنهم كانوا مسلمين بوسنيين على يد صرب بوسنيين بقيادة رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش – وليس على يد الشعب الصربي – وأن هذه العائلات اليوم في حالة حزن مضاعف، أولاً وقبل كل شيء لأنها فقدت أحباءها، وثانياً لأن جهودنا الجماعية للاعتراف بالإبادة الجماعية في سريبرينيتشا وإحياء ذكراها قوبلت بالنقض من جانب روسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد فقط لأقول إن هذه الذكرى السنوية العشرين لحدث تعاطفت معه بعمق الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة والمجلس أيضاً. ولذلك من الحيوي بالمطلق ومن الصواب بالمطلق أننا ركزنا على هذا. نحن فخورون بصياغة

مشروع القرار، ولا بدّ من أن السعي إلى إحياء تلك الذكرى بالطريقة التي حاولنا أن نفعلها اليوم هو الإجراء الصحيح بالمطلق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأستجيب لندائكم، سيدي، في الأخذ بعين الاعتبار الطابع الخاص جداً لهذه الجلسة. ولذلك سأمتنع عن الرد على البيانات المطوّلة لممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي أدليا بها منذ هُنَيْهة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.